



الموسم الثاني
للانصات المركزي

توقعات ستراتفور.. الاتجاهات المحتملة في العالم والمنطقة خلال 2023

المسار

AL-MARSAD

marsaddaily.com

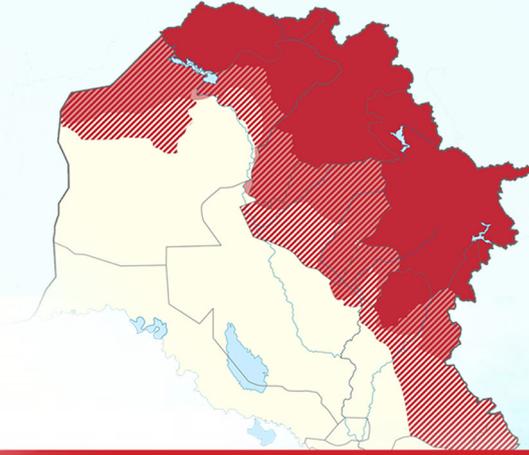
السنة 28

الاحد

2023/01/08

No. : 7745

كوردستان بين حانة ومانة



المواطن يدفع ضريبة مماثلة حكومة اقليم كردستان



رؤية عامة

المركز، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤. تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة . الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة. تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً.

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير . وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

الاشراف اللغوي

عبدالله علي سعيد

في هذا العدد

○ العراق واقليم كردستان ..

- الافتتاحية..كوردستان بين حانة ومانة
- نائب القنصل الألماني: خطوات الرئيس بافل تسير باتجاه استقرار العراق
- بداية للعودة العراقية بعزم الى المحافل الإقليمية والدولية
- الكاكائيون مثال رفيع لتعزيز التعايش المشترك في كوردستان
- الاتحاد الوطني ينظم مؤتمرا لحل مشاكل كركوك والمناطق الكوردستانية
- الاتحاد الوطني يؤمن بمعالجة المشاكل العالقة بالحوار والتفاهم
- المواطن يدفع ضريبة مماثلة حكومة اقليم كردستان
- جهود الاتحاد الوطني تجعل من حلبجة المحافظة الـ19 في العراق
- بجهود الاتحاد الوطني، لجنة لنقل ملاكات الدراسة الكوردية
- للاتحاد الوطني دور بارز في صدور قرار تمليك أراضي الايزديين
- إشارات واسعة بحملة الرئيس بافل جلال طالباني لغرس مليون شجرة
- رئيس الجمهورية: حريصون على إرساء قيم المهنية العسكرية
- رئيس الجمهورية: ضرورة الإسراع بإقرار الموازنة لتوفير مستلزمات الاعمار
- حالة سكان العراق لسنة 2022

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- ساطع راجي: الدعاية لنظام صدام
- العراقيون يرغبون بمنح السوداني فرصة قصيرة لتنفيذ وعوده
- حفيظ دراجي: كأس البصرة والعراق

○ المرصد التركي و الملف الكردي

- دميرتاش يطلق حملته للرئاسة ويحذر المعارضة من عدم التوافق
- عام الحسم التركي.. عودة (غير) ميسرة إلى «صفر مشكلات»
- حسني محلي: هل يشتري إردوغان أصوات الناخبين؟

○ المرصد السوري و الملف الكردي

- بيان:وجوب تقوية الجبهة الديمقراطية الكردستانية
- بيان: القضية الكردية في سوريا لاتزال قضية وطنية بامتياز
- واشنطن تعارض جهود تطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق
- غازي دحمان: إلى أين يأخذ المستوى الأمني التركي الملف السوري؟

○ العام الجديد..آفاق وتوقعات

- الاتجاهات المحتملة في العالم والمنطقة خلال 2023
- ريتشارد هاس: ماذا يحمل عام 2023 للعالم؟



كوردستان بين حانة ومانة

✳️افتتاحية PUKMEDIA

الفصل بين مسار حياة ومعيشة المواطنين عن مسار الملفات السياسية، هو الوصفة الصحيحة لحل مشكلة ميزانية ورواتب اقليم كوردستان في بغداد، لأنه بهذا لا يتم استغلال الادارة كألعبوبة سياسية بل يفصلهما عن بعض. وقد طرح الرئيس بافل جلال طالباني، باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني وباسم المطالب المجتمعية لشعب كوردستان، هذا المقترح على الأطراف الحريصة على الحكم في العراق وكوردستان.

اللقاءات المكثفة لرئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في بغداد، ومنها لقاءه مع رئيس الوزراء محمد شياع السوداني ومع قادة تحالف إدارة الدولة، جعل من هذا المطلب مفتاحا لحل المشكلات وتطبيع العلاقات بين الاقليم وبغداد، لأنه بدون هذه الوصفة يكون من الصعب جدا حل الداء القاتل والمزمن بين الاقليم وبغداد، فاقترح الرئيس بافل هذا يحمل رؤية واضحة وحرصا وإخلاصا للحل.

تمكن وفد حكومة اقليم كوردستان برئاسة السيد قوباد طالباني عام ٢٠٢١ من إيصال خارطة الطريق لهذا الحل الى بر الأمان، وعلى هذا الأساس تم تثبيت حصة كوردستان في الميزانية العراقية.

ولكن للأسف، هناك توجه سلبي في بغداد (من بعض الكتل المتنفذة)، وفي أربيل (من فريق الحزب الديمقراطي الكوردستاني في حكومة الاقليم)، تختلق الحجج لتأزيم أجواء حل المسائل المالية وإيجاد سبل الثقة المتبادلة وضمن استحقاقات شعب كوردستان، التي اعترف بها الدستور الدائم للبلد وتم التأكيد عليها في اتفاق تشكيل

»
**هناك توجه
 سلبي في
 بغداد من بعض
 الكتل المتنفذة،
 وفي أربيل من
 فريق البارتي
 في الحكومة،
 تخلق الحجج
 لتأزيم أجواء
 الحل وضمان
 استحقاقات
 كردستان**
 »

الكابينة الحكومية الجديدة وبرنامج عملها، بإصرار من الوفد المفاوض للاتحاد الوطني.

للأسف، فالأجواء الحالية هي أجواء التسييس السلبي للملفات المالية والاقتصادية، والضريبة الكبرى من تأخير الاستحقاقات المالية تدفعها جماهير شعب كردستان، ومعلوم أن بعض التوجهات السلبية في بغداد تخلق الذرائع لأن نظرتها الشوفينية القصيرة لا تبصر كردستان، ولكن لماذا لا تقوم إدارة حكومة الاقليم، التي يهيمن عليها توجه الحزب الديمقراطي فقط، بقطع الطريق عن هذه الذرائع؟

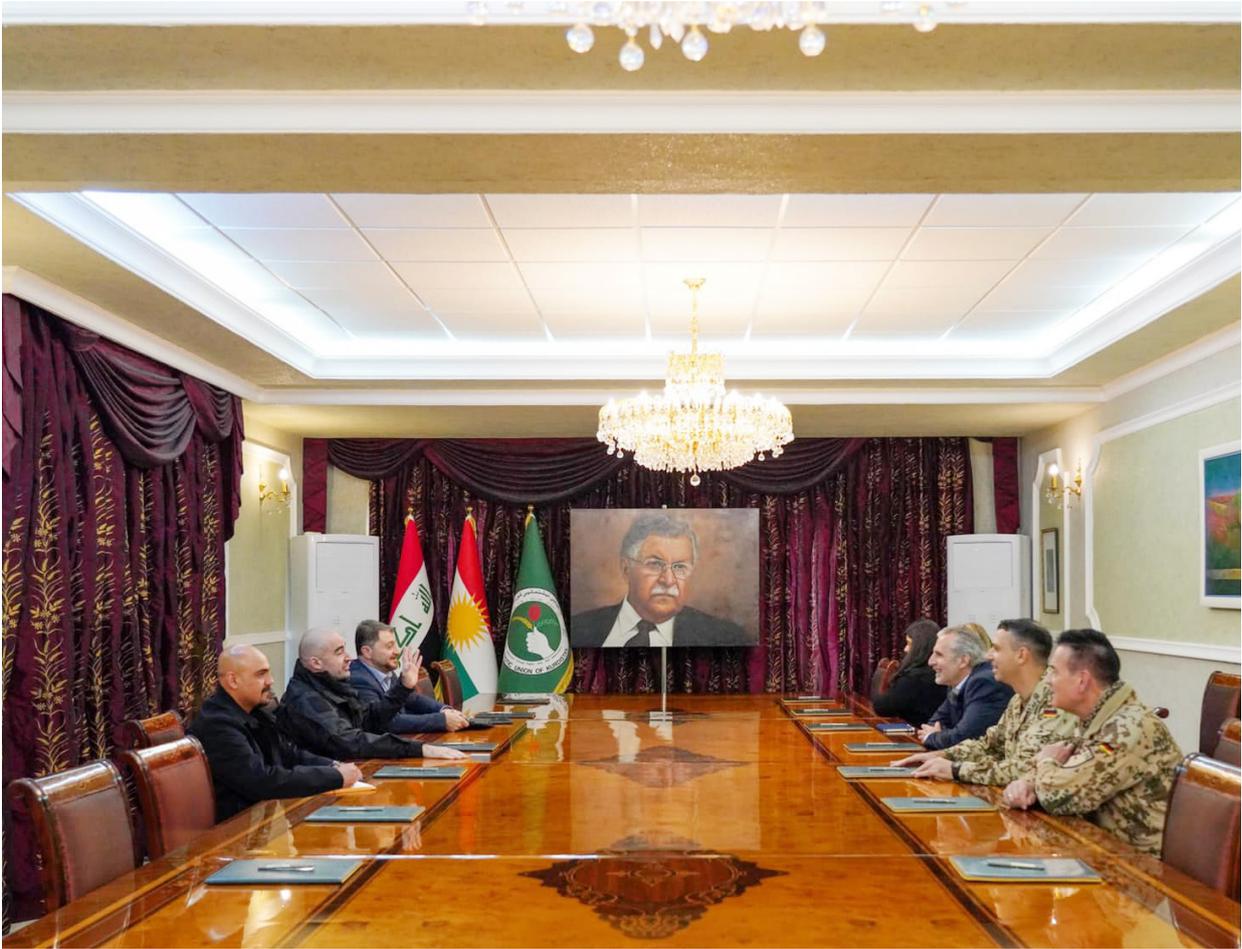
وفي الواقع، إن كان هناك حرص على مصالح شعب كردستان، فلماذا يدير الحزب الديمقراطي الصراع مع بغداد بهذا الأداء السيئ وهذه البضاعة الرديئة؟ بحيث تكون أقوال وحجج الأجهزة البيروقراطية في وزارة المالية وديوان الرقابة المالية في العراق هي المسيطرة، ولا تدع رئيس الوزراء لكي يفي بوعوده، التي هي جزء من برنامج عمل حكومته، وكذلك جزء من استحقاقات كردستان المالية.

هذا الشد والجذب يفهم منه وكأن الحزب الديمقراطي والوسط البيروقراطي في مسارات بغداد، يرتشفان الماء من المصدر العكر نفسه، حيث يتبادلان التميريات ويردان على بعض مثل المغنين الشعبيين. الخاسر الأوحده من هذا الصراع هو شعب كردستان فقط، وكما جاء في أدبيات اليسار العراقي، والمنقول عن الحكايات الفلكلورية العراقية (بين حانة ومانة ضاعت لحانا).

المرحوم الشهيد فهد، السكرتير الأسبق للحزب الشيوعي العراقي، كتب حينها مقالة تحت عنوان (الشعب الكوردي بين حانة ومانة). وللأسف بعد ما يقارب القرن من الزمن يوشك هذا المثل أن يحيا من جديد.

لا يمكن أن يبقى هذا الداء بلا دواء، فالعلاج واضح، وهو عدم ارتهان حياة ومعيشة المواطنين، أي كما أشار اليه رئيس الاتحاد الوطني، باقتراح فصل مسارات الحكم، وفصل معيشة وقوت المواطنين من الصراعات السياسية، وإلا فكما إن الداء الكوردستاني الداخلي الآن هو تسييس الحكم بين المدن، سيكون داء بغداد وأربيل هو الداء القاتل نفسه.

*وكالة الانباء الرسمية للاتحاد الوطني الكردستاني



نائب القنصل الألماني:

خطوات الرئيس بافل جلال طالباني تسير باتجاه الاستقرار في البلد

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الخميس ٢٠٢٣/١/٥ في دباشان، سفين موسلر القنصل العام الألماني في اقليم كوردستان.

وجرى خلال اللقاء، بحث آخر المستجدات السياسية، الاقتصادية والأمنية، والعلاقات بين الاقليم وبغداد، حيث تم التأكيد على ايجاد حلول وطنية وجذرية لها، وأهمية توحيد الجهود لتحقيق ذلك.

كما كانت مسألة البيشمركة وخطوات إعادة تنظيم القوات، محورا آخر من اللقاء، وقال الرئيس بافل جلال طالباني بهذا الصدد: «جهودنا متواصلة لإعادة تنظيم قوات البيشمركة وإنشاء قوة وطنية رصينة، ودعم وتعاون قوات التحالف الدولي سوف يسهم في تسريع العملية وله أهمية خاصة».

من جانبه جدد نائب القنصل العام الألماني دعم ومساندة بلاده لاقليم كوردستان، مشيدا بجهود رئيس الاتحاد الوطني الذي كان له دور مهم ومؤثر في العملية السياسية، وخطواته تسير باتجاه استتباب السلم والاستقرار في البلد».



بداية للعودة العراقية بعزم الى المحافل الإقليمية والدولية

«خليجي ٢٥ حدث تاريخي بعد غياب طويل، مبارك لكل العراقيين الافتتاح المبهر لهذا العرس الجماهيري الكبير، مبارك للبصرة الفيحاء، مبارك لكل القائمين عليه نتمنى التوفيق للمنتخب الوطني ونأمل أن تكون هذه بداية للعودة بعزم الى المحافل الإقليمية والدولية وتعافي للعراق..
مبارك خليجي ٢٥».

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٣/١/٦

الكاكائيون مثال رفيع لتعزيز التعايش المشترك في كردستان



بعث رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني، ببرقية تهنئة الى الأخوات والإخوة الكاكائيين، بمناسبة عيد (قُولتاس) الكاكائي، فيما يأتي نصه:
بمناسبة عيد (قُولتاس)، أتقدم بأزكى التهاني الى الأخوات والإخوة الكاكائيين، آملاً أن يقضوا هذا العيد بأفراح ومسرات.
الكاكائيون مكون مهم ومثال رفيع لتعزيز روح الوئام والتعايش في كردستان، وينظر الاتحاد الوطني الكردستاني بعين التقدير الى تاريخ ونضال الكاكائيين، وسيبقى دوماً ضامناً وحامياً لحقوقهم.

المخلص

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني

مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال

بمناسبة حلول عيد (قُولتاس) الكاكائي، أتقدم بأرق التهاني الى الأخوات والإخوة الكاكائيين.
أمل أن يكون هذا العيد مبعثاً للخير والسعادة وانتهاء المآسي التي حلت بالكاكائيين في ظل قبضة ظلامي داعش.
ليكن عيد قُولتاس نواة لتعزيز روح الوئام والتسامح والتعايش بين جميع مكونات كردستان.

قوباد طالباني

المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال

المكتب السياسي

بمناسبة حلول عيد قولتاس نتقدم باحر التهاني والتبريكات الى الاخوات والاخوة الكاكائيين، ونتمنى لهم قضاء عيد مليء بالسعادة والفرح.
ان الاتحاد الوطني الكردستاني يثمن نضال وتضحيات الكاكائيين في مسيرة الحركة الكردية، وبمقابل دورهم النموذجي في تعميق روح التعايش والوئام في كردستان سيكون للأبد مدافعاً عن حقوقهم.

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكردستاني



الاتحاد الوطني ينظم مؤتمرا لحل مشاكل كركوك والمناطق الكوردستانية

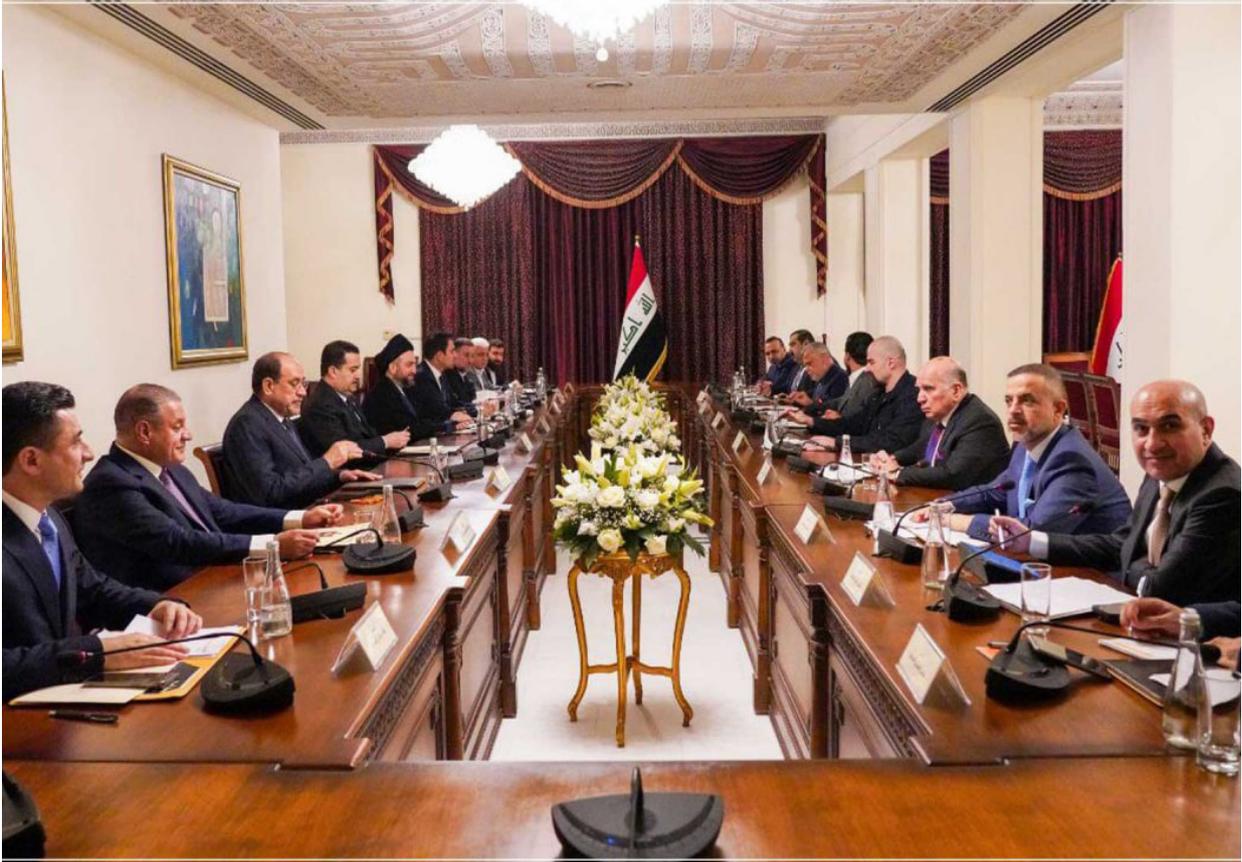
من المقرر أن ينظم الاتحاد الوطني الكوردستاني، قريبا، مؤتمرا خاصا بمحافظة كركوك والمناطق الكوردستانية الأخرى خارج إدارة اقليم كوردستان، بإشراف مباشر من رئيس الاتحاد الوطني، وذلك بهدف وضع خارطة طريق لخدمة تلك المناطق بصورة أفضل وحل مشاكلها.

وبهذا الصدد قال فهمي برهان عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، في تصريح خاص بالموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA: «لقد وافق الرئيس بافل جلال طالباني على انعقاد مؤتمر خاص بكركوك والمناطق المتنازع عليها، مضيفا «من المقرر أن يتم إعداد تقرير شامل حول وضع تلك المناطق وعرضه على المكتب السياسي للاتحاد الوطني، بهدف إيجاد آلية لإعادة تنظيم الوضع السياسي والاداري في كركوك والمناطق الأخرى».

وسيتم خلال المؤتمر بحث الجوانب المختلفة لأوضاع تلك المناطق وإفرازات الأحداث المؤسفة التي حلت بكركوك وبقية المناطق المتنازع عليها، كما إن المؤتمر دليل على اهتمام الاتحاد الوطني بتلك المناطق والتعايش السلمي المشترك بين جميع مكوناتها وتعزيز الأخوة بينها، حيث إن كركوك كوردستانية الهوية ويجب ضمان حقوق مكوناتها لتكون مدينة التعايش المشترك.

يذكر أن فهمي برهان هو مسؤول الهيئة العامة للمناطق الكوردستانية خارج إدارة اقليم كوردستان، في حكومة الاقليم، واستنادا الى إلمامه بأوضاع كركوك والمناطق المتنازع عليها قدم مقترح عقد المؤتمر الى رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني، الذي وافق بدوره على المقترح.

PUKmedia



الاتحاد الوطني يؤمن بمعالجة المشاكل العالقة بالحوار والتفاهم

يعمل الاتحاد الوطني الكوردستاني بكل جهد من اجل معالجة المشاكل العالقة بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية وفتح صفحة جديدة بين الحكومتين. وخلال زياره المتواصلة الى العاصمة بغداد، يؤكد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني على ضرورة معالجة المشاكل العالقة وفتح صفحة جديدة. يقول هريم كمال آغا رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: ان المشاكل العالقة بين اربيل وبغداد متراكمة منذ فترة طويلة.

واضاف: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يسعى لمعالجة المشاكل وفقاً لفلسفة التعاون والتفاهم وهذه الفلسفة اسسها فقيد الامة الرئيس مام جلال. واضاف: ان الاتحاد الوطني يؤكد ضرورة معالجة المشاكل وفقاً للدستور الذي قدم تضحيات كبيرة من اجل انجاحه وبناء عراق جديد مبني على الديمقراطية والتفاهم والتعايش المشترك. ووضح: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤكد ضرورة الاستمرار في الحوار والعمل المشترك، وهو يسعى برئاسة بافل جلال طالباني لكي يكون العراق عراق الجميع، عراق ديمقراطي فيدرالي،

وبناء على ذلك يقوم بين الفترة والاخرى بزيارة العاصمة بغداد لمناقشة الاوضاع المستجدة مع الاطراف السياسية.

وقال: ان الزيارات التي يقوم بها الرئيس بافل جلال طالباني الى العاصمة بغداد واجتماعاته مع الاطراف السياسية خطوات جيدة ومهمة جداً وهذا ادى الى بناء ثقة كبيرة للاتحاد الوطني الكوردستاني لتجاوز المرحلة الراهنة.

وتابع: حان الوقت لانهاء المشاكل العالقة بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، منها ملفات المادة 140 والنفط والغاز ومستحقات البيشمركة والتوازن في جميع المؤسسات الحكومية في العراق. ووضح: هذه النقاط كلها ثبتت في برنامج عمل الحكومة الجديدة، لكن هذه النقاط تحتاج الى متابعة مستمرة والاتحاد الوطني اثبت بان المشاكل العالقة تعالج في بغداد وليس في اي دولة اخرى، وهذا الامر اصبح اساساً لدى جميع الاطراف.

سعي متواصل لإبعاد قوت ومعيشة المواطنين عن الصراعات السياسية

الى ذلك يسعى الاتحاد الوطني الكوردستاني بكل جهد لمعالجة المشاكل العالقة بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية ولكن مع الاسف المسؤولين في اربيل يسعون للمماطلة وعدم معالجة المشاكل المالية. الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤكد دائماً ضرورة ابعاد قوت ورواتب الموظفين عن الصراعات والخلافات السياسية لكي لايدفع المواطن ضريبة الخلافات السياسية ويعمل بكل دهد لترسيخ هذا المبدأ.

الاتفاقات تتضمن التزامات مشتركة

يقول النائب عن الاتحاد الوطني الكوردستاني كاروان يارويس لـ PUKMEDIA: ان الاتفاقات التي حدثت لمعالجة المشاكل العالقة بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية تتضمن التزامات مشتركة من الجانبين.

واضاف: على حكومة اقليم كوردستان تسليم كميات النفط المحددة وتسليم الحسابات الختامية وهذا من اهم اسباب عدم ارسال المبالغ المخصصة لرواتب الموظفين من قبل الحكومة الاتحادية، وعلى حكومة اقليم كوردستان التواصل الى اتفاق شامل ومعالجة المشاكل بشكل نهائي.

حكومة اقليم كوردستان هي السبب

يقول النائب كاروان يارويس: ان حكومة اقليم كوردستان هي السبب وراء عدم ارسال مستحقات رواتب الموظفين لانها لم ترسل الحسابات الختامية ووزير المالية الاتحادي هو شخص مهني لذا ليس مستعداً ان يرسل اي اموال الى اقليم كوردستان خارج القوانين النافذة.

واضاف: من الاسباب الاخرى لعدم ارسال تخصيصات الرواتب هي عدم استعداد حكومة اقليم كردستان للتنسيق مع وزارة المالية الاتحادية وعدم تقديم الكشوفات المالية اللازمة الى الحكومة الاتحادية.

الحكومة الاتحادية تريد معالجة المشاكل

يقول عائد الهلالي عضو الاطار التنسيقي لـ PUKMEDIA: ان الحكومة الاتحادية الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني وضعت ملف معالجة المشاكل العالقة مع حكومة اقليم كردستان ضمن برنامج عملها. واضاف: لابد من معالجة المشاكل العالقة لكي تعمل الحكومتين بشكل جيد وتستطيع انجاز مهامها بشكل موفق وناجح.

اقليم كردستان لم يقدم اي شيء

يؤكد الهلالي: ان حكومة اقليم كردستان والمسؤولين في اربيل للاسف لم يقدموا اي شيء باتجاه معالجة المشاكل العالقة وهم ايضا دخلوا في خلاف مع الاحزاب الاخرى في اقليم كردستان مثل الاتحاد الوطني الكوردستاني. واضاف: يجب على المسؤولين في اربيل ادراك ضرورة الوصول الى اتفاق كوردي موحد والذهاب الى بغداد بفريق واحد لان معالجة المشاكل سيكون اسهل بكثير.

الحسابات الختامية

يؤكد عضو الاطار التنسيقي عائد الهلالي: ان حكومة اقليم كردستان لم تقدم الحسابات الختامية للحكومة الاتحادية بذرائع مختلفة ومع الاسف لم تقدم اي شيء للتقارب بين الحكومتين. واضاف: يجب على حكومة اقليم كردستان اتخاذ خطوات فعلية للتقارب مع الحكومة الاتحادية للعمل معاً على معالجة المشاكل العالقة.

ندعم طروحات الاتحاد الوطني الكوردستاني

يؤكد عائد الهلالي: نحن ندعم ونساند طروحات الاتحاد الوطني الكوردستاني لابعاد قوت ورواتب ومعيشة المواطنين عن الصراعات السياسية والخلافات المالية. وتابع: ان المواطن لايجب ان يدفع ضريبة الخلافات والصراعات السياسية لانه غير معني بها، وهذا الامر هو مطلب نحن ندعمه ونسانده وهذا الامر يقلق الحكومة الاتحادية ايضاً.

*تقرير خاص PUKmedia



المواطن يدفع ضريبة ماطلة حكومة اقليم كردستان

يسعى الاتحاد الوطني الكوردستاني بكل جهد لمعالجة المشاكل العالقة بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية ولكن مع الاسف المسؤولين في اربيل يسعون للمماطلة وعدم معالجة المشاكل المالية. وتنص الموازنات الاتحادية للاعوام الماضية على ان تتم تسوية المستحقات بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية للسنوات ٢٠٠٤ ولغاية العام الماضي ٢٠٢٢ بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي وذلك باحتساب حصة إقليم كُوردستان في ضوء المصاريف الفعلية للسنوات السابقة التي تظهرها الحسابات الختامية المصادق عليها من ديوان الرقابة المالية الاتحادي، لهذا السبب تعطل قرار ارسال تخصيصات رواتب الموظفين. الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤكد دائماً ضرورة ابعاد قوت ورواتب الموظفين عن الصراعات والخلافات السياسية لكي لايدفع المواطن ضريبة الخلافات السياسية ويعمل بكل جهد لترسيخ هذا المبدأ. وبالمقابل تقوم حكومة اقليم كردستان بالمماطلة وعدم الاكتراث ببنود الاتفاقات السياسية الى ابرمت وخاصة عند تشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني.

الحكومة الاتحادية اوفت بجميع التزاماتها

يقول النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الصيهد للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: ان الحكومة الاتحادية اوفت بجميع التزاماتها كبادرة حسن نية وبالمقابل على حكومة اقليم كردستان الايفاء بالتزاماتها. وازاف: ان العلاقات بين الحكومتين متعثرة وسيئة منذ فترة طويلة لذا يجب معالجة المشاكل المالية لان حكومة اقليم كردستان هي جزء من العراق والمواطن الكوردي هو مواطن عراقي وله ما على العراقيين والدستور هو الحكم وعلى حكومة اقليم كردستان الايفاء بالتزاماتها وخاصة ملف النفط والحسابات الختامية وانهاء عمل ديوان الرقابة المالية، ومع الاسف لم تف حكومة اقليم كردستان باي التزام تجاه حكومة الاتحادية.

المواطن يدفع ضريبة تصرفات الحكومة

يقول النائب محمد الصيهد: الان المواطن الكوردي هو الذي يدفع ضريبة تصرفات حكومة اقليم كردستان، ومثلا عندما نتحدث عن رواتب الموظفين هي تتاخر بسبب عدم الايفاء بالتزامات اقليم كردستان تجاه الحكومة الاتحادية وسيدفع الموظفين ضريبة هذه الافعال.

واضاف: ان نطف الاقليم مستمر في التصدير وقد وصل الى اكثر من ٧٠٠ الف برميل يوميا ولا احد يعلم اين تذهب واردات هذا النفط ولا تدخل اي عائدات ذلك النفط الى خزينة الحكومة الاتحادية وعلى حكومة اقليم كردستان الايفاء بالتزاماتها تجاه الحكومة الاتحادية لكي لايدفع المواطن الكوردي ضريبة ماتقوم بها حكومة اقليم كردستان.

قوانين الموازنات الماضية تضم فقرة تسوية الحسابات

يقول النائب السابق شيروان ميرزا لـ PUKMEDIA: ان قوانين الموازنات الاتحادية للاعوام الماضية تضم فقرة تنص على تسوية الحسابات الختامية بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان. واضاف: ان حكومة اقليم كردستان لاتهتم بهذه المادة ولاتلتزم بها، وهذه الفقرة هي التي تعرقل ارسال تخصصيات رواتب الموظفين في اقليم كردستان.

المواطن البسيط يدفع ضريبة عدم المبالاة

يؤكد النائب السابق شيروان ميرزا عضو اللجنة المالية النيابية السابقة: ان هذه النقطة هي صحيحة ولا بد من الاتفاق مع الحكومة الاتحادية حولها ومعالجتها بشكل سريع. واضاف: ان هذه المادة يمكن معالجتها مع الحكومة الاتحادية، لان المواطن هو الذي يدفع ضريبة عناد حكومة اقليم كردستان وعدم التزامها بالاتفاقات المبرمة مع الحكومة الاتحادية.

ندعم طروحات الاتحاد الوطني الكوردستاني

يؤكد عائد الهلالي عضو الاطار التنسيقي لـ PUKMEDIA: نحن ندعم ونساند طروحات الاتحاد الوطني الكوردستاني لابعاد قوت ورواتب ومعيشة المواطنين عن الصراعات السياسية والخلافات المالية. وتابع: ان المواطن لايجب ان يدفع ضريبة الخلافات والصراعات السياسية لانه غير معني بها، وهذا الامر هو مطلب نحن ندعمه ونسانده وهذا الامر يقلق الحكومة الاتحادية ايضاً. الحسابات الختامية

يؤكد عضو الاطار التنسيقي عائد الهلالي: ان حكومة اقليم كردستان لم تقدم الحسابات الختامية للحكومة الاتحادية بذرائع مختلفة ومع الاسف لم تقدم اي شيء للتقارب بين الحكومتين. واضاف: يجب على حكومة اقليم كردستان اتخاذ خطوات فعلية للتقارب مع الحكومة الاتحادية للعمل معاً على معالجة المشاكل العالقة.

تقرير خاص PUKmedia



جهود الاتحاد الوطني الكردستاني تجعل من حلبجة المحافظة الـ19 في العراق

بجهود الاتحاد الوطني الكردستاني أصبحت حلبجة المحافظة التاسعة عشرة في العراق، والجراءات القانونية لذلك على وشك الاكتمال، فيما يشيد محافظ حلبجة بمواقف الاتحاد الوطني ورئيسه بهذا الخصوص، حيث تم تثبيت هذه المسألة في برنامج عمل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني، إثر محاولات مضيئة من الرئيس بافل جلال طالباني، خلال مباحثات تشكيل الحكومة.

القرار يصب في صالح حلبجة واقليم كردستان عامة

بهذا الصدد يقول آزاد توفيق محافظ حلبجة في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكردستاني PUKMEDIA: "نقيم عالياً الجهود المتواصلة لرئيس الاتحاد الوطني الكردستاني السيد بافل جلال طالباني، بهدف إكمال إجراءات جعل حلبجة محافظة مستقلة، لأن تنفيذ هذا القرار مهم بالنسبة لحلبجة وسكانها ولاقليم كردستان بصورة عامة"، مضيفاً "حلبجة استوفت جميع شروط جعلها محافظة، ونأمل أن تدخل هذه المسألة حيز التنفيذ في القريب العاجل، مثل معظم الفقرات الأخرى لبرنامج الاتحاد الوطني الكردستاني المقدم الى حكومة السوداني".

وعلى صعيد ذي صلة قالت جرو حمه شريف عضو مجلس النواب العراقي عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، في تصريح سابق لـ PUKMEDIA، إن "الاتحاد الوطني يبذل جهودا حثيثة لإكمال الاجراءات القانونية من قبل الحكومة الاتحادية، لجعل حلبجة محافظة مستقلة"، مضيفة "ككتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب، ندعم تماما مشروع الاتحاد بهذا الصدد".

وأوضحت عضو مجلس النواب عن محافظة حلبجة: "معظم النقاط الواردة في برنامج الاتحاد الوطني للحكومة الجديدة دخلت حيز التنفيذ، ومنتظر تنفيذ هذه الفقرة أيضا في أقرب وقت".

برنامج الاتحاد الوطني في صالح الشعب

برنامج عمل الاتحاد الوطني الكوردستاني المقدم لحكومة السوداني، يندرج بمجمله، في صالح مواطني اقليم كوردستان والعراق عامة، كما يعمل جاهدا لإيجاد الحلول للمسائل العالقة بين الاقليم وبغداد، ومن ضمنها إكمال الاجراءات القانونية لجعل حلبجة المحافظة الـ١٩ في العراق بغية تقديم المزيد من الخدمات لها وتعويضها عن الدمار الذي لحق بها، حيث يعتبر هذا الملف من أولويات مهامه في بغداد حيث أكد السوداني خلال لقائه مع رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني، أن «مواطني حلبجة هم أكثر مواطني العراق مظلومية على يد النظام البائد، ويجب تعويضهم وتقديم المزيد من الخدمات لهم».

وبهذا الخصوص قالت جرو حمه شريف عضو مجلس النواب العراقي عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA: «الاتحاد الوطني يبذل جهودا حثيثة لإكمال الاجراءات القانونية من قبل الحكومة الاتحادية، لجعل حلبجة محافظة مستقلة»، مضيفة «ككتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب، ندعم تماما مشروع الاتحاد بهذا الصدد».

وأوضحت عضو مجلس النواب عن محافظة حلبجة: «معظم النقاط الواردة في برنامج الاتحاد الوطني للحكومة الجديدة دخلت حيز التنفيذ، ومنتظر تنفيذ هذه الفقرة أيضا في أقرب وقت».

برنامج عمل الاتحاد الوطني الكوردستاني المقدم لحكومة السوداني، يندرج بمجمله، في صالح مواطني اقليم كوردستان والعراق عامة، كما يعمل جاهدا لإيجاد الحلول للمسائل العالقة بين الاقليم وبغداد، ومن ضمنها إكمال الاجراءات القانونية لجعل حلبجة المحافظة الـ١٩ في العراق بغية تقديم المزيد من الخدمات لها وتعويضها عن الدمار الذي لحق بها، حيث يعتبر هذا الملف من أولويات مهامه في بغداد.

في ١٣ من آذار عام ٢٠١٤، قررت حكومة إقليم كوردستان تحويل مدينة حلبجة من قضاء تابع لمحافظة السليمانية إلى محافظة مستقلة إلى جانب المحافظات الثلاث الأخرى في الإقليم. وبعد ثلاثة أيام فقط من ذلك التاريخ، وبالتزامن مع ذكرى قصفها بالأسلحة الكيماوية في السادس عشر من آذار عام ١٩٨٨، صادق برلمان كوردستان على القرار بالإجماع، وفي كانون الثاني من العام ذاته قرر مجلس الوزراء العراقي، أن تكون حلبجة المحافظة رقم ١٩ في البلاد.



بعد جهود الاتحاد الوطني..

بغداد تشكل لجنة لنقل ملاكات الدراسة الكوردية في المناطق المتنازع عليها

قررت وزارة التربية في الحكومة الاتحادية تشكيل لجنة للإشراف على تنفيذ مقررات المنهاج الوزاري المتضمن نقل ملاكات الدراسة الكوردية من الاقليم في المناطق المتنازع عليها الى ملك وزارة التربية الاتحادية، وقد بذل الاتحاد الوطني خلال مفاوضات تشكيل الحكومة الاتحادية جهودا كبيرة، لمعالجة مشاكل المناطق المتنازع عليها ومن بينها مشكلة الدراسة الكوردية وحقوق المعلمين والموظفين في هذه المناطق.

تربية الاقليم مطالبة بتقديم التسهيلات لنقل ملاكاتهم

وبهذا الصدد أكدت حسيبة عبدالله عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA، أنهم ينتظرون موقفا إيجابيا من تربية الاقليم حول موضوع نقل الملاكات المعلمين والموظفين العاملين في المناطق المتنازع عليها الى التربية الاتحادية.

واضافت «على وزارة التربية في حكومة الاقليم دعم الخطوة المتخذة من قبل وزارة التربية الاتحادية وتهيئة الارضية المناسبة لدخول القرار حيز التنفيذ، مشيرة الى أن القرار جاء تنفيذا للفقرة ٢١ من المنهاج الحكومي وكان من بين مطالب الوفد الكوردي أبان مفاوضات تشكيل الحكومة».

«ان قرار نقل ملاكات المعلمين والموظفين من الاقليم الى وزارة التربية الاتحادية يصب في صالح المعلمين والموظفين ويعالج مشاكلهم من الناحية المعيشية ومسألة الرواتب وتثبيت حقوقهم القانونية والادارية» تقول

حسبية عبدالله.

وقد طالب الوفد الكوردي خلال فترة تشكيل الحكومة الاتحادية معالجة مجموعة من المشاكل في المناطق المتنازع عليها ومن بينها مشكلة المعلمين وملاكات التربية، واستجابت الاطراف المشكلة للحكومة الاتحادية وادخلت الحلول المناسبة لهذه القضية كفقرة في المنهاج الكابينة الوزارية لحكومة محمد شياع السوداني.

٥٢ اسبوعا لاتمام العملية

يقول صباح حبيب قادر عضو كتلة الاتحاد الوطني في المجلس النواب العراقي في تصريح لـ (PUKMEDIA): «ان تنفيذ قرار وزارة التربية والحكومة الاتحادية سيعيد الحقوق الطبيعية والقانونية للمعلمين كونهم اصلا من اهالي تلك المناطق، وقد رحلوا قسرا من محافظاتهم بسبب سياسات حزب البعث» مشيرا الى «ان اللجنة المشكلة من وزارة التربية ستباشر أعمالها وستزور تربية الاقليم من أجل التنسيق وتسهيل عملية نقل الملاكات ومنتظر الاستجابة منهم».

«ان الاتحاد الوطني ومنذ ٢٠١٧ يحاول انهاء الملف، لكن الاسباب الفنية والمالية حالت دون معالجته، وقد اصر وفد الاتحاد الوطني في مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة وكتلة الاتحاد في مجلس النواب، على إنهاء المشكلة وتم إدراجها ضمن المنهاج الحكومي وقد وضعت مهلة ٥٢ اسبوعا لمعالجة القضية» يقول صباح حبيب. يبلغ عدد المدارس في المناطق المتنازع عليها أكثر من (٧٠٠) مدرسة، وعدد المعلمين والموظفين في كركوك والمناطق المتنازع عليها يبلغ حوالي (١٢) الفا، يتسلمون رواتبهم من قبل حكومة اقليم كردستان.

تنفيذ القرار سيعيد امتيازاتهم اسوة بأمثالهم في بغداد

واكدت بروين فاتح مديرة وحدة اشراف الدراسة الكوردية في كركوك لـ (PUKMEDIA): «ان معلمي الدراسة الكوردية في المناطق المتنازع عليها كانوا محرومين من جميع الامتيازات، كما ان طلابنا ايضا محرومون من اغلب الامتيازات وفي بعض الاحيان نواجه مشاكل كثيرة وخاصة عندما تشتد الصراعات بين حكومة اقليم كورستان والحكومة الاتحادية.

«طلبنا من الرئيس بافل جلال طالباني عند زيارته كركوك واجتماعه مع المعلمين، بالعمل على ان تقوم الحكومة الجديدة بدعم الدراسة الكوردية في كركوك لان هذا الامر مهم جدا للكورد في كركوك» تقول بروين فاتح.

القرار جاء بعد جهود الرئيس بافل جلال طالباني

وقد اجتمع السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، خلال تواجده في بغداد، مع إبراهيم نامس الجبوري وزير التربية العراقي، وبحث معه المشاكل التي تعترض الدراسة الكوردية، مطالبا نقل ملك المعلمين الى وزارة التربية العراقية وضمان حقوقهم القانونية، وهذه كانت إحدى النقاط المهمة التي تم تثبيتها في برنامج عمل الحكومة الجديدة.

PUKmedia*



للاتحاد الوطني دور بارز في صدور قرار تملك أراضي الايزديين

صدر يوم الأربعاء ٢٠٢٣/١/٤، بيان مشترك من رئيس الوزراء العراقي والأمم المتحدة، حول قرار تملك الإيزيديين لمنازلهم في سنجار بعد ٤٧ عاماً من الحرمان. وجاء في البيان الذي نشره المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، أنه «بسبب السياسات التمييزية، لم يكن مسموحاً لنحو ربع مليون مواطن عراقي إيزيدي في قضاء سنجار بمحافظة نينوى، من تملك منازلهم وأراضيهم السكنية منذ عام ١٩٧٥».

وأضاف البيان: «وفي ١٢ كانون الأول ٢٠٢٢، وافق مجلس الوزراء العراقي على مرسوم تقديم حل شامل ودائم للإيزيديين في سنجار، يمنح المرسوم ملكية الأراضي السكنية والمنازل في ١١ مجمعاً سكنياً، لشاغليها».

للاتحاد الوطني والرئيس بافل دور بارز في صدور القرار

وحول هذا الموضوع، أكد الشيخ إلياس بابه شيخ الشخصية الايزدية والممثل السابق للرئيس مام جلال في مركز تنظيمات دهوك للاتحاد الوطني الكوردستاني، في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني (PUKMEDIA): "ان قرار الحكومة الاتحادية بتمليك الاراضي والدور السكنية للاخوة الايزديين، قرار صائب وقد طال انتظاره، حيث قامت الحكومة العراقية في ١٩٧٥ بإطفاء اراضي وأملاك الايزديين وتعريب مناطقهم وترحيلهم الى مجمعات قسرية».

واكد بابه شيخ أن الاتحاد الوطني قام بدور مؤثر في معالجة القضية وإعادة الحقوق الى اصحابها، وكان جهود ودور الرئيس بافل جلال طالباني وعلاقاته مع الشخصيات والاطراف السياسية العراقية ادت الى اتخاذ القرار من قبل الحكومة الاتحادية.

وأشار إلى أن ملف سنجار ملف شائك، تتداخل فيها أطراف عدة، والسلطة في الاقليم لا تريد حل المشاكل في المنطقة، مؤكداً أن قضية سنجار تحتاج إلى جهود إضافية من أجل الوصول إلى الحلول النهائية.

إشادة بجهود الرئيس بافل جلال طالباني

وكان داود جندي عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، قد قال خلال تصريح سابق، إن «قرار رئيس الوزراء الاتحادي بتمليك الأراضي السكنية للإيزيديين جاء بناء على طلب من الرئيس بافل جلال طالباني خلال مباحثات تشكيل الحكومة الجديدة». مضيفاً «قبل تشكيل الحكومة طالب الرئيس بافل جلال طالباني بتنفيذ هذا القرار، لذا فإن القرار دخل حيز التنفيذ بجهود من قبل رئيس الاتحاد الوطني».

وأشار إلى أنه كانت هناك مطالبات للحكومة السابقة بتنفيذ هذا القرار لكن مع الأسف لم ينفذ.

الأمم المتحدة: نأمل أن يشجع عودتهم لمناطقهم

ورحبت الأمم المتحدة بقرار مجلس الوزراء العراقي لتمليك الأراضي والدور السكنية في سنجار لشاغليها، معربة عن أملها في أن يخفف القرار من معاناة الإيزيديين ويشجع عودتهم إلى سنجار.

جاء ذلك في بيان مشترك من رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، والأمم المتحدة، حول «قرار تمليك الإيزيديين لمنازلهم في سنجار، بعد ٤٧ عاماً من الحرمان».

ونقل البيان عن الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، جينين بلاسغارت قولها إن القرار «يشكل اعترافاً رسمياً بملكية أراضيهم ومنازلهم وينهي عقوداً من التمييز».

وكان مجلس الوزراء قد قرر في (٢٧ كانون الأول ٢٠٢٢)، على تمليك الأراضي السكنية والدور بمجمعات قضاء سنجار لشاغليها من الإيزيديين، التي لم تملك لشاغليها منذ عام ١٩٧٥.

بدورها قالت المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، ميمونة محمد شريف إن هذه الخطوة «واعدة ومشجعة، لأنها تعزز الوصول إلى حقوق الأراضي للسكان المهمشين في العراق، وتخلق زخماً كبيراً للسكان في بلدات سنجار، للحصول على حقوق ملكية الأرض، ولأول مرة منذ نحو ٤٧ عاماً».

وفيما يلي نص البيان:

«بسبب السياسات التمييزية، لم يكن مسموحاً لنحو ربع مليون مواطن عراقي إيزيدي في قضاء سنجار بمحافظة نينوى، من تملك منازلهم وأراضيهم السكنية منذ عام ١٩٧٥.

وفي ١٢ كانون الأول ٢٠٢٢، وافق مجلس الوزراء العراقي على مرسوم تقديم حل شامل ودائم للإيزيديين في سنجار، يمنح المرسوم ملكية الأراضي السكنية والمنازل في ١١ مجمعات سكنية، لشاغليها، وهي مجمعات: خانصور (التأميم)، دوغري (حطين)، بورك (اليرموك)، گوهبيل (الأندلس)، زورافا (العروبة) ودهولا (القادسية)، في ناحية الشمال / قضاء سنجار. ومجمعات تل قصب (البعث) وتل بنات (الوليد)، في ناحية القيروان / قضاء سنجار. ومجمعات: تل عزيز (القحطانية) وسببا شيخدري (الجزيرة) وكرزرك (العدنانية) ناحية القحطانية / قضاء البعاج / محافظة نينوى.

وقال رئيس مجلس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني «يأتي قرار الحكومة العراقية بتمليك العراقيين الإيزيديين لمنازلهم في سنجار، التي حرموا من تملكها منذ أكثر من ٤٧ عاماً بسبب السياسات الإقصائية الظالمة التي انتهجها

النظام الديكتاتوري السابق، يأتي في سياق سعي الحكومة العراقية، الواضح والصريح، لرعاية حقوق المكوّنات العراقية، وخصوصاً المكوّن الإيزيدي الكريم في سنجار وسهل نينوى»، مؤكداً أن هذا القرار، «كان من ضمن المتبنيّات الراسخة للدولة العراقية، وتم العمل على دراسته وتقديمه بالتشارك مع موئل الأمم المتحدة (هابيتات)».

وأكد رئيس الوزراء العراقي، «أن هذا التوجه كان واضحاً ومؤكداً في سياق البرنامج الحكومي، والمنهاج الوزاري الذي قدّمناه، والذي صوّت عليه مجلس النواب العراقي»، مشدداً على أن «هذا القرار، ومعه قرارات أخرى ستُتخذ لاحقاً ضمن جدول عمل رئاسة الوزراء، تصب كلها باتجاه رعاية حقوق أبناء هذه المكوّنات العراقية الكريمة، واحتضانهم، وضمان حقوقهم ضمن مبدأ المواطنة الكاملة والعدالة والمساواة».

من جانبها، رحبت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، جينين هينيس بلاسخت، «بالخطوة الحاسمة التي اتخذها مجلس الوزراء العراقي، والتي أدت في النهاية إلى توفير الحياة الآمنة للآلاف من الإيزيديين في ما يتعلق بحقوقهم في السكن والأرض والملكية». وأضافت إن: «المرسوم يشكل اعترافاً رسمياً بملكية أراضيهم ومنازلهم وينهي عقوداً من التمييز، ونأمل أن يخفف من معاناة الإيزيديين ويشجع عودتهم إلى سنجار/ نينوى».

فيما أشادت المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، ميمونة محمد شريف، «بتأييد رئيس الوزراء العراقي للمرسوم الذي طال انتظاره لمنح حقوق الحياة للأقلية الإيزيدية في سنجار»، مؤكدة أن هذا القرار «إنجاز عظيم للعراق، الذي يبذل جهوداً كبيرة لحماية واحترام حقوق الإنسان في ما يتعلق بالسكن اللائق»، وأضافت المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، «لقد عانى الإيزيديون العراقيون في سنجار من التمييز المستمر، مما حرّمهم من حصولهم على الأراضي وحقوق السكن ووثائق الملكية».

وأكدت المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، أن «هذه الخطوة من قبل الحكومة العراقية، هي خطوة واعدة ومشجعة، لأنها تعزز الوصول إلى حقوق الأراضي للسكان المهمشين في العراق، وتخلق زخماً كبيراً للسكان في بلدات سنجار، للحصول على حقوق ملكية الأرض، ولأول مرة منذ نحو ٤٧ عاماً».

ويتعامل موئل الأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٨، مع حقوق الأراضي والممتلكات للأقلية الإيزيدية في سنجار من خلال تسجيل أكثر من ١٤,٥٠٠ طلب تملك، وإصدار شهادات إشغال الأراضي لإثبات حقوق الاشغال للإيزيديين، باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة، بهدف دعم قضايا التملك لهم.

وسيعمل موئل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع المؤسسات المعنية، واللجان المشكلة من قبل الحكومة العراقية الموقرة، بهدف المساعدة في تسريع عملية تسجيل الملكية وإصدار سندات ملكية كاملة للمنازل المشمولة بهذا القرار».

الولايات المتحدة ترحب بتمليك أراضي ومنازل الإيزيديين في سنجار

رحبت الولايات المتحدة بقرار مجلس الوزراء العراقي بتمليك الأراضي السكنية ومنازل في قضاء سنجار لشاغليها من الكورد الإيزيديين.

وأبدت السفيرة الأميركية في العراق، ألينا رومانوسكي، في تغريدة على حسابها في تويتر، اليوم الجمعة (٦ كانون الثاني ٢٠٢٣)، ترحيبها بالبيان المشترك لرئيس الوزراء العراقي وبعثة الأمم المتحدة في العراق، الخاص بـ «قرار مجلس الوزراء حول اعادة منازل واري وممتلكات» الإيزيديين.



إشادات واسعة بحملة الرئيس بافل جلال طالباني لغرس مليون شجرة

يعمل الاتحاد الوطني الكوردستاني لاياء اهتمام بجميع مناحي الحياة، وخاصة حماية البيئة ويؤكد رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني، ان الاتحاد الوطني الكوردستاني وضع قضية البيئة في أولوية مهامه، وتأتي حملة غرس المليون شجرة، ضمن جهوده في هذا السبيل.

ملف البيئة اصبح اولوية عالمية

وحول مشروع دعم البيئة الذي اعلنه الرئيس بافل جلال طالباني حول غرس مليون شجرة، في مختلف مناطق كوردستان، يقول هريم كمال آغا رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب خلال تصريح خاص لـ PUKMEDIA: مشروع مهم وخطوة مباركة لأن ملف البيئة اصبح ضرورة عالمية ومن اولويات جميع الدول.

واضاف: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني وباعتباره عضواً في منظمة الاشتراكية الدولية يعتبر ملف البيئة من اولويات عمله من اجل حماية البيئة وتقوية الامن الوطني. وأشار الى ان الاجتماع الذي عقده الرئيس بافل جلال طالباني مع وزير البيئة الاتحادي، مهم جداً لدعم البيئة وهذه الحملة هي مبعث سرور وفرح لجميع الاطراف ويجب علينا العمل جميعاً لدعم ملف البيئة.

حملة مهمة جداً

يقول لقمان وردى عضو لجنة الصحة والبيئة في برلمان كوردستان لـ PUKMEDIA: هذه حملة مهمة لان حماية البيئة في اقليم كوردستان من اولويات عمل الاتحاد الوطني الكوردستاني. واضاف: نحن ندعم قرار الرئيس بافل جلال طالباني لحماية الغابات وزيادة المساحات الخضراء في اقليم كوردستان ونحن نرحب بهذا القرار والحملة التي اطلقت لغرس مليون شجرة.

ملف البيئة مهم جداً

يؤكد البرلمان لقمان وردى: ان هذا المشروع يأتي من حرص الاتحاد الوطني الكوردستاني لحماية الاجيال القادمة ومبادرة كبيرة لحماية البيئة في اقليم كوردستان.
واضاف: الاتحاد الوطني الكوردستاني يولي اهتماماً كبيراً بالبيئة وكما عهدناه دائماً فهو في مقدمة الاحزاب الاخرى للعمل على حماية البيئة وزيادة المساحات الخضراء.

الحملة تشمل مناطق شاسعة

وبصدد تفاصيل الحملة أشار هاوكار جلال مدير دائرة الغابات في السليمانية في تصريح لـ PUKMEDIA: «ان هذه الحملة بدأت في الغابات التابعة لمديريتنا التي تشمل مناطق شاسعة من قضاء بينجوين الى ناحية قرهنجير»، مشيراً الى أن «قرار الرئيس بافل جلال طالباني كشخصية سياسية وشخصية يدرك التغييرات التي تطرأ على البيئة والتي تستوجب مواجهتها، قرار مهم».
وأعلن مدير الغابات في السليمانية ان المشروع لايشمل فقط رزق الاشجار، بل يتعدى الى مسألة المتابعة والمراقبة، لان كل شجرة تحتاج الى 3 سنوات للنمو، وقد كرس رئيس الاتحاد الوطني المستلزمات المطلوبة لادامتها، واختيار الاشجار التي تتناسب مع طبيعة وبيئة كوردستان.
وحسب الاحصائيات التي جرت في (2014) و(2015) فإن المساحة الخضراء في الاقليم تبلغ (12/4%) والتي تعتبر دون المستويات العالمية ويجب ان تصل الى اكثر من (20%) وهذا ما اعطى أهمية كبيرة لقرار الرئيس بافل جلال طالباني بتنفيذ حملة زرع مليون شجرة».

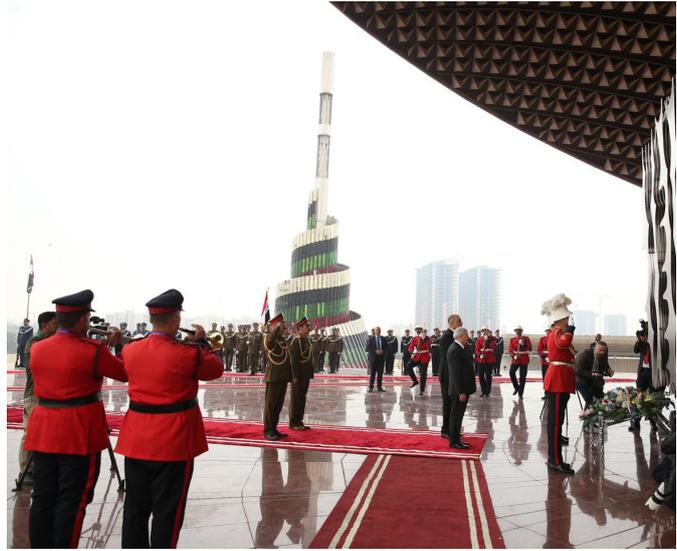
هيئة السياحة تشيد بالحملة

على صعيد متصل ترى رئيسة هيئة السياحة في اقليم كوردستان، أن هذه الحملة هي «خطوة عصرية من قبل الرئيس بافل جلال طالباني وسيكون لها أثر كبير في إنعاش القطاع السياحي في السليمانية والاقليم بصورة عامة».
وقالت أمل جلال رئيسة هيئة السياحة في اقليم كوردستان، للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: «نتقدم بالشكر للرئيس المخلص والمتفاني لكوردستان على هذه الخطوة الجديدة بغرس مليون شجرة، والتي تبث الروح من جديد في هذه المنطقة التي تعاني من العواصف الترابية خلال فصل الصيف».
وأضافت أمل جلال: «أقيم عاليا حملة (مصالحة السليمانية)، لقد خطى الرئيس بافل خطوة عصرية وقد أوفى بوعدته كما عهدناه دوما، الذي قطعه خلال ذكرى تأسيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، وذلك بغرس مليون شجرة في مختلف مناطق كوردستان».

وأوضحت قائلة: «هذه الحملة تعود بفائدة كبيرة على القطاع السياحي في الاقليم وإنعاش هذا القطاع المهم والحيوي، فالسائح يبغى دوما التوجه الى المناطق الخضراء والبيئة النظيفة، وهذه الحملة ستحد كثيرا من حدوث العواصف الترابية خلال فصل الصيف، كما تؤدي الى انخفاض درجات الحرارة، فضلا عن تأثيره في تقليل نسبة الغازات السامة في البيئة»، مضيفاً «بغرس مليون شجرة، ستزداد مساحة المناطق الخضراء في الاقليم بنسبة 10% خلال السنوات العشر المقبلة، وهذا يعد إنجازاً كبيراً بالنسبة للقطاع السياحي وبيئة كوردستان، لذا من الضروري أن تمتد هذه الحملة الى جميع مناطق الاقليم».

PUKmedia*

حريصون على إرساء قيم المهنية العسكرية وترسيخ المبادئ الاحترافية للجيش



بيان فخامة رئيس الجمهورية بمناسبة ذكرى تأسيس الجيش العراقي

في الذكرى السنوية المئة واثنين لتأسيس الجيش العراقي الباسل نتقدم بأحر التهاني إلى قادة وأمري وجنود الجيش الذين أسهموا إلى جنب تشكيلات قواتنا المسلحة الأخرى في صنع ملاحم البطولة والنصر العظيم على الإرهاب. لقد كانت تضحيات الجيش وسائر القوات المسلحة، من الشرطة الاتحادية ومكافحة الإرهاب والحشد الشعبي والبيشمركة، هي المشاعل التي أنارت الطريق وصانت الكرامة الوطنية ورفعت رؤوس العراقيين عالياً. هذه التضحيات العظيمة تظل حيّة في وجدان الشعب العراقي وهو يحتفل اليوم بذكرى تأسيس جيشه البطل. وفي هذه المناسبة نوّكد حرصنا على إرساء قيم المهنية العسكرية وترسيخ المبادئ الاحترافية لجيش عراقي باسل ولاؤه للشعب وتضحياته من أجل الوطن. الرحمة الواسعة لشهداء العراق.

وكل عام وجيشنا وقواتنا المسلحة حماة أشداء للوطن والشعب.
دمتم أيها الأبطال.

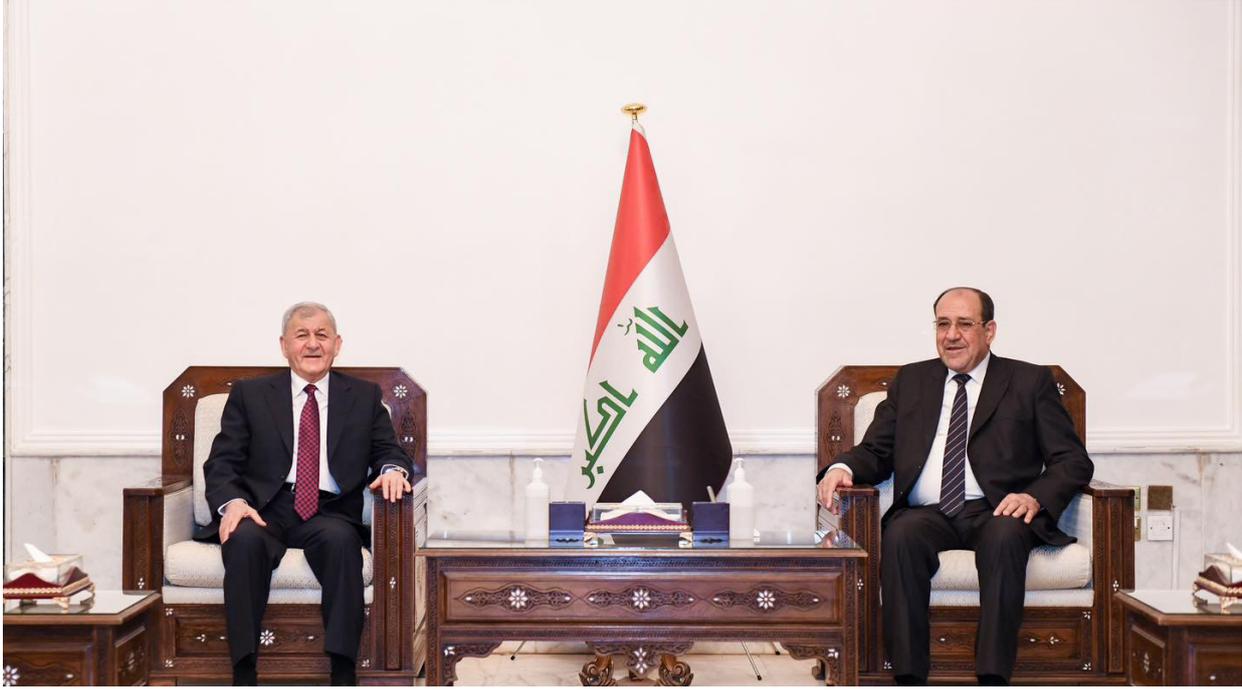
د. عبد اللطيف جمال رشيد

رئيس الجمهورية

٢٠٢٣/١/٦

إكليل من الزهور على ضريح الجندي المجهول

الى ذلك وضع فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الجمعة ٦ كانون الثاني ٢٠٢٣، إكليلاً من الزهور على ضريح الجندي المجهول بمناسبة الذكرى السنوية (١٠٢) لتأسيس الجيش العراقي. وبدأت المراسم بعزف النشيد الوطني، ثم قام رئيس الجمهورية بتفتيش حرس الشرف، ووضع إكليل الزهور على نصب الجندي المجهول وقراءة سورة الفاتحة ترحماً على شهداء العراق. وحضر المراسم عدد من كبار المسؤولين والقادة العسكريين بالإضافة إلى ممثلي الهيئات والبعثات الدبلوماسية في العراق.



ضرورة الإسراع بإقرار الموازنة لتوفير مستلزمات الاعمار في البلاد

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم السبت ٧ كانون الثاني ٢٠٢٣، رئيس الوزراء الأسبق رئيس ائتلاف دولة القانون السيد نوري المالكي.

وبحث اللقاء الأوضاع العامة على الصعيد الوطني وتطوراتها سياسياً وأمنياً واقتصادياً، وجرى التأكيد على ضرورة ترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد وتعزيز وحدة الصف الوطني لتجاوز التحديات وحسم المسائل العالقة وبما يحقق المصلحة العليا للبلد والمواطنين.

وتم التأكيد على أهمية دعم جهود الحكومة في تنفيذ برنامجها الوزاري الطموح سيما المتعلق بشكل مباشر مع الاحتياجات والمتطلبات المعيشية والخدمية، وتطوير البنى التحتية الأساسية.

وفي هذا السياق، شدد رئيس الجمهورية على ضرورة تسريع وتيرة العمل لإنجاز المشاريع الضرورية لتقديم الخدمات للمواطنين.

كما تحدث فخامته عن الزيارات الميدانية التي قام بها إلى عدد من المحافظات للاطلاع على أوضاعها، مشيراً إلى احتياجات أبنائها، وأهمية تطوير الأداء في جميع المحافظات.

من جانبه، أعرب السيد المالكي عن دعمه لهذه الزيارات الميدانية والاطلاع عن كثب على أحوال المحافظات والمعوقات التي تقف بوجه تطوير أوضاعها.

ضرورة إجراء إصلاحات مناسبة لمكافحة الفساد

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد يوم الخميس ٥ كانون الثاني ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وزير المالية طيف سامي وبحث معها تطورات الوضع المالي والاقتصادي في البلاد.

في مستهل اللقاء، تحدث رئيس الجمهورية عن مشاركة العراق المقبلة في مؤتمر دافوس، وعزم فخامته على العمل بأن يكون للعراق دور محوري من خلال تشجيع رجال الاعمال ورؤوس الاموال للاستثمار في المشاريع التي ستساهم في تطوير الواقع الاقتصادي المحلي، وخاصة بعد أن شهد العراق استقراراً أمنياً واقتصادياً، مؤكداً أن دعم القطاع الخاص ضرورة وطنية

ليكون عاملاً مساعداً في دعم اقتصاد البلد. وأكد فخامة الرئيس ضرورة الإسراع بإقرار مشروع قانون الموازنة، لضمان توفير مستلزمات الاعمار في البلاد واستمرار عجلة التقدم وتطوير الواقع الخدمي والمعيشي للمواطنين بما يلبي حقوقهم المشروعة في حياة حرة كريمة. وشدد السيد الرئيس على ضرورة إجراء إصلاحات مناسبة لمكافحة الفساد الذي يعتبر عقبة أمام أي تقدم في البلاد. وفي هذا السياق، أشار فخامته إلى أهمية الاعتماد على الحوكمة الإلكترونية لتقليل الهدر المالي وتقويض الفساد. بدوره قدمت وزير المالية شرحاً عن تطورات الوضع المالي والعقبات التي تواجه النهوض بالاقتصاد والسبل الكفيلة بتجاوزها، معربة عن شكرها لفخامة الرئيس على دعمه لكل ما من شأنه تحقيق الاستقرار في البلاد على مختلف الصعد.

أهمية دعم السلم الأهلي والمجتمعي في أفغانستان

الى ذلك استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٥ كانون الثاني ٢٠٢٣ في قصر السلام ببغداد، وفد مجلس علماء الشيعة في أفغانستان. وقال فخامة رئيس الجمهورية إن الشعب الأفغاني عانى الكثير على مدى العقود السابقة، وينبغي تجاوز المآسي التي يعاني منها، معرباً عن تعاطف العراق مع الشعب الأفغاني ودعم السلم الأهلي والمجتمعي والتماسك الداخلي بين جميع مكوناته وتعزيز الأمن والاستقرار واحترام التنوع والحريات، وتجنب العنف والترهيب. وأكد السيد الرئيس أهمية استقلال القرار الأفغاني وضرورة إيجاد السبل الكفيلة برفع مستوى الحوار الداخلي للشعب الأفغاني لضمان الوصول إلى المشتركات المطلوبة، مشيراً إلى حتمية أن تمثل الحكومة الأفغانية جميع مكونات شعبها لتحقيق طموحاته في بناء دولة الاستقرار والرفاهية. من جانبه، قدّم الوفد شرحاً حول الأوضاع في أفغانستان، وأعرب عن شكره وتقديره إلى السيد الرئيس على حفاوة الاستقبال، مشيداً بمواقف العراق الداعمة للشعب الأفغاني والداعية إلى إشاعة الأمن والاستقرار في أفغانستان.

الاستقرار الأمني وتحقيق المكتسبات المشروعة للمواطنين

ويوم الأربعاء ٤ كانون الثاني ٢٠٢٣، استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، في قصر بغداد، مستشار الأمن القومي السيد قاسم الأعرجي. وجرى التأكيد في اللقاء على الأوضاع الأمنية وأهمية تعزيز استقرارها لضمان سلامة المواطنين ولدعم عجلة التقدم الاقتصادي في البلاد. وفي هذا السياق، أكد فخامة الرئيس أن الاستقرار الأمني يساهم بشكل فعال في تشجيع الاستثمارات الضرورية لتطوير الاقتصاد وتهيئة فرص العمل وتحقيق المكتسبات المشروعة للمواطنين في الرفاه والعيش الكريم. كما شدد السيد الرئيس على ضرورة العمل من أجل إبعاد المظاهر العسكرية من المدن ورفع الكتل الكونكريتية التي تؤثر على انسيابية حركة المواطنين وتسيء إلى المنظر العام.

دعم جميع المحافظات دون تمييز

ويوم الثلاثاء ٣ كانون الثاني ٢٠٢٣، استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، في قصر بغداد، محافظ صلاح الدين السيد إسماعيل خضير الهلوب والوفد المرافق له. وجرى خلال اللقاء، الحديث عن الأوضاع العامة في المحافظة خصوصاً المعيشية والخدمية منها، إلى جانب الأوضاع الأمنية. وفي هذا السياق، أكد فخامة رئيس الجمهورية ضرورة ترسيخ الأمن والاستقرار في صلاح الدين وضمان سلامة المواطنين، وبذل الجهود في سبيل معالجة الحالات السلبية وتقديم الدعم من أجل تطوير واقع المحافظة.

وأضاف السيد الرئيس ان البرنامج الوزاري للحكومة يُركّز على القضايا المُتصلة بالمواطنين خديماً ومعيشياً، ودعم جميع المحافظات دون تمييز، مشيراً أن على المحافظين والمسؤولين في كل محافظة، العمل لضمان تقديم الخدمات للمواطنين وتعزيز الأوضاع المعيشية والخدمية والبناء والاعمار.
من جانبه، قدّم المحافظ إسماعيل خضير الهلوب شكره وتقديره إلى السيد الرئيس على حفاوة الاستقبال، مثنياً توجيهات فخامته حول محافظة صلاح الدين وباقي المحافظات، كما قدم أمام السيد الرئيس ايجازاً حول التطورات الإيجابية التي تشهدها المحافظة والمعوقات التي تواجه عمليات تطوير الواقع الخدمي.

التاريخ الناصع للکرد الفيليين ودورهم المهم في بناء حضارة العراق

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٣ كانون الثاني ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد تحالف الكرد الفيلية برئاسة الشيخ أسد الفيلي.
وجرى خلال اللقاء، بحث التاريخ الناصع للکرد الفيليين ودورهم المهم في بناء حضارة العراق، بالإضافة إلى معاناتهم التي مروا بها وتطلعاتهم لإيجاد الحلول للمسائل العالقة التي تواجههم.
وأكد رئيس الجمهورية أن الكرد الفيليين جزء مهم من الشعب العراقي ونضال الحركة الكردية ضد الدكتاتورية، وقدّم أبناؤهم تضحيات جلييلة من أجل الحرية، وتحملوا معاناة قاسية من التهجير والتغيب والاضطهاد، لافتاً إلى أن الفيليين يتمتعون بدور فعال من ناحية الحقوق والواجبات، ولهم إسهام مهم في بناء المجتمع وتقدمه وتطوره.
وأثنى فخامته على فاعلية الكرد الفيليين بدعم الحركة الثقافية ورفدها، مشيراً إلى ضرورة إدامة هذه الفاعلية الحضارية إلى الأجيال المقبلة.
من جهته، استعرض رئيس تحالف الكرد الفيلية الشيخ أسد الفيلي أهم القضايا التي تواجه الكرد الفيليين، مؤكداً تمسكهم بهويتهم الوطنية رغم السياسات الظالمة التي تعرضوا لها.

العلاقات التاريخية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية

ويوم الأربعاء ٤ كانون الثاني ٢٠٢٣، استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، في قصر بغداد، السفير الإيراني لدى العراق السيد محمد صادق آل كاظم.
وخلال اللقاء، تم الحديث عن العلاقات التاريخية بين جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتأكيد على ضرورة تطويرها وتوسيع آفاق التعاون الثنائي البناء ليشمل مختلف المجالات تحقيقاً لتطلعات الشعبين الجارين في التقدم والازدهار.
بدوره أشار السفير آل كاظم إلى حرص الجمهورية الإسلامية على استمرار التعاون المشترك مع العراق ورغبتها في الارتقاء بواقع العلاقات الثنائية على الصعد كافة وبما يخدم المصالح العليا للبلدين الصديقين.

عمق الروابط التاريخية مع المملكة العربية السعودية

ويوم الثلاثاء ٣ كانون الثاني ٢٠٢٣ أيضاً، استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، في قصر بغداد، السفير السعودي لدى العراق السيد عبد العزيز الشمري.
وخلال اللقاء أكد رئيس الجمهورية عمق الروابط التاريخية بين العراق والمملكة العربية السعودية وأهمية استمرار إدامتها بذات القوة بما يحقق المصالح العليا للبلدين ويساهم في دعم أمن واستقرار المنطقة.
وأوضح السفير السعودي حرص المملكة على تقوية آليات التواصل مع العراق في مختلف المجالات، معرباً عن شكره لفخامة الرئيس على دعمه لكل الجهود الرامية إلى ترسيخ أسس التعاون البناء بين البلدين خدمةً لتطلعات الشعبين الشقيقين في التطور والرفاه.



حالة سكان العراق لسنة 2022

اعلنت وزارة التخطيط، يوم، الاربعاء ٢٠٢٣/١/٤ عن حالة سكان العراق لسنة ٢٠٢٢ وفقا للتقديرات التي اعدتها الجهاز المركزي للاحصاء، بناء على المعادلات والمعايير الاحصائية المُتبعة في هذا المجال.

وقالت الوزارة في بيان لها، ان تقديرات عدد سكان العراق لسنة ٢٠٢٢ بلغ (٤٢) مليون و(٢٤٨) الفا و(٨٨٣) نسمة، بمعدل زيادة سنوية بلغت (٢.٥٪)، يشكل الذكور (٥٠.٥٪) والانات نسبة (٤٩.٥٪)، فيما بلغ عدد الولادات خلال العام الماضي (١) مليوناً واحداً و(٣١٠) الاف و(٨٩٤) ولادة، وبلغت الوفيات (٢٣٦) الفا و(٤٦٩) وفاة.

واشار البيان، الى ان نسبة السكان الذين تقل اعمارهم عن (١٥ سنة) بلغت (٤٠.٥٪) من مجموع السكان ، اما نسبة من هم في سن العمل بعمر (١٥-٦٤ سنة) فقد بلغت (٥٦.٥٪)،

فيما كانت نسبة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) هي الاقل، اذ بلغت (٣.١٪) من مجموع السكان.

ولفت البيان الى ان توقع الحياة عند الولادة للسكان بلغ (٧٤.٥٪)، وعلى مستوى الذكور كان (٧٢.٥٪) وعند الاناث (٧٦.٦٪)، مشيراً الى ان نسبة سكان الحضر بلغت (٦٩.٩٪) مقابل (٣٠.١٪) هي نسبة سكان الريف.

وعلى مستوى المحافظات، شكلت محافظة بغداد اعلى نسبة من السكان ، اذ تجاوز عدد سكانها الـ(٩) ملايين نسمة وبنسبة (٢١.٣٪) من مجموع سكان العراق، فيما جاءت محافظة المثنى بالمرتبة الاخيرة في عدد السكان بنسبة (٢.١٪) وبعدها سكان بلغ اكثر من (٩٠٠) الف نسمة.

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



ساطع راجي:

الدعاية لنظام صدام

التي تنشرها تؤكد وجود جهد منظم لنشر وتسويق هذه التسجيلات المنتقاة من إرشيف كبير تم إستبعاد كل ما هو خاطئ وبشع ومؤلم منه في مقابل إختيار مواقف وحالات تسوق صورة محددة عن صدام ونظامه. السياق الأساسي الذي تدور حوله التسجيلات

تطرح وسائل التواصل الاجتماعي بتسجيلات فيديو لرئيس النظام السابق وكأنه يخوض حملة إنتخابية، ويعود تاريخ بعض التسجيلات الى أكثر من ٤٠ عاما لكنها خضعت لمعالجات فنية جعلتها تظهر بشكل جيد جدا، كما إن العدد الكبير للتسجيلات وتعدد الصفحات والحسابات

الدعاية الحالية لنظام صدام رخيصة وتتعامل بآليات التجهيل

النظام السابق وكذلك بينهم خصوم لذلك النظام لكن ليس لديهم منجز أو مشروع غير الانتساب لإرث مزيف يبدو جذابا لجيل جديد من الناخبين يعيشون وضعا سيئا ويتعاملون مع زعامات غير جذابة وملطخة بالفساد والفسل والضعف.

الجيل الجديد من الصداميين لن يستخدم الدعاية المباشرة وغالبا لن يحتاج الى دعاية غير الكشف عن امتداده العائلي او العاطفي وهذا سيكفي لجذب الناخبين ولن تكون هناك منافسة قوية من القوى الغارقة في الفساد والتخادم السياسي حتى مع البعثيين السابقين في دول الجوار، قوى هي نفسها تقوم بالدعاية لنظام صدام بلا وعي عبر استخدام أساليبه ولغته الاعلامية في تسويق رجالاتها وإستهداف خصومها.

الدعاية الحالية لنظام صدام رخيصة وتتعامل بآليات التجهيل التي تسمح بتناسي ان النظام سقط قبل ٢٠ عاما وإن رئيسه وأعمدته اعدموا او ماتوا بالشيخوخة، وان كل الانظمة التي على شاكلة نظام صدام خرجت من الخدمة في كل انحاء العالم، وادعاء الارث ليسوا حلا لأي مشكلة، لكن خطر هذه الدعاية ليس هينا أيضا.

هو إظهار نظام قوي وزعيم صلب ومرح وأنيق في نفس الوقت ووضعه في مقارنة مع السياسيين الحاليين والوضع الراهن عراقيا وعربيا، ورغم إنتهاء عصر الساسة الكارزميين في كل العالم لكن خيبات الأمل والظروف السيئة تدفع أجيالا جديدة للبحث عن هذا النوع من الحكام فوفقا للتصور الشعبوي، حتى لو لم يحققوا منجزات وإرتكبوا أخطاء كارثية فإنهم سينفذون إنتقاما عاما ممن يعتبرهم الشارع الشعبوي سيئين ويستعيدون وهم الدولة القوية في الاعمال الفنية التعبوية حتى لو كانت الدولة تتعرض للقصف يوميا وطائراتها محرومة من التحليق في سمائها وثلت أرضها تقريبا خارج سيطرتها ومحمية دوليا ورئيسها ممنوع من حضور أي محفل دولي كما كان حال العراق قبل ٢٠٠٣، كل هذه الوقائع يتم إهمالها في التسجيلات وفي الرأي العام الشعبوي وتبقى الصورة المزيفة سهلة التداول.

حرب الدعاية الجديدة لا تهدف للتعبير عن الوفاء لنظام سابق ولا إحياء ذكرى صدام إنما تهدف الى التمهيد لجيل جديد من الساسة لا تشملهم قوانين الاستبعاد من العمل السياسي من عوائل قادة



العراقيون يرغبون بمنح السوداني فرصة قصيرة لتنفيذ وعوده

شدها العراق خلال عام ٢٠٢٢.»

وتابع التقرير، أن «الأزمة استمرت طوال سنة كاملة تمت بتشكيل حكومة خالية من أي تمثيل برلماني او وزاري لأعضاء التيار الصدري الفائزين بالانتخابات».

وأشار، إلى أن «السياسة الخارجية للحكومة الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني تسعى لتحقيق توازن بالعلاقات مع الأطراف الدولية والإقليمية وتعميق الروابط مع البلدان العربية». وأوضح التقرير، أن «شهر تشرين الأول شهد انتخاب، عبد الطيف رشيد، رئيسا للعراق وبعد

*عن: معهد الشرق الأوسط للدراسات

تحدث تقرير امريكي عن رغبة شعبية في العراق بمنح محمد شياع السوداني فرصة لتنفيذ وعوده، متوقعا اصطدامه قريباً مع حلفائه في الإطار التنسيقي، مشدداً على استمرار مساعيه في بناء علاقات جيدة مع دول الجوار، لكنه أفاد بأن تقديم الخدمات لاسيما الطاقة الكهربائية في فصل الصيف يشكل التحدي الأبرز للحكومة. وذكر تقرير لمعهد دراسات الشرق الأوسط في واشنطن ترجمته (المدى)، أن «انتهاء أزمة عدم استقرار سياسي يعدّ من بين اهم الاحداث التي

السياسة الخارجية لحكومة السوداني تسعى لتحقيق توازن بالعلاقات

ديمومته». وأكد، أن «على رأس أولويات السودان والتحدي الرئيسي له سيتمثل بضمان تجهيز مستمر للتيار الكهربائي يعول عليه خلال الصيف القادم»، ورأى أن «فشل تحقيق ذلك قد يؤدي الى تجدد الاحتجاجات والاستياء من الحكومة».

وأردف التقرير، أن «رئيس الحكومة الجديد، على صعيد السياسة الخارجية، قد أشار الى انه سينتهج سياسة متوازنة خصوصا إزاء الولايات المتحدة وإيران».

ونوه، إلى أن «السوداني يريد أيضاً تعميق روابط العراق مع البلدان العربية بضمنها دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك الأردن ومصر تتمركز اغلبها في المجال الاقتصادي وحقول الطاقة».

وتحدث التقرير، عن «تعهد رئيس الوزراء أيضا باتباع علاقات جيدة مع بلدي الجوار إيران وتركيا وجعل بغداد منطلقا لإجراء حوار ما بين السعودية وإيران».

وأفاد، بأن «السوداني وكثير من حلفائه في الإطار التنسيقي أشاروا الى انهم يدعمون مهمة المشورة والمساعدة والتدريب العسكري التي تقوم بها الولايات المتحدة، مدركين بشكل كامل

أسبوعين تم تعيين محمد شياع السوداني رئيسا للوزراء ومنح الثقة له مع كابينته الحكومية». وبين، أن «هذا الحدث شكّل نهاية لعدم استقرار سياسي في البلد دام عاما كاملا منذ ان أعلنت نتائج انتخابات تشرين الأول البرلمانية عام ٢٠٢١».

ويسترسل التقرير، أن «أعضاء التيار الصدري ليس لهم تمثيل لا في البرلمان الحالي ولا في مجلس الوزراء وذلك بسبب قرار زعيم التيار مقتدى الصدر، الذي اتخذه بالانسحاب من العملية السياسية واجبار اتباعه من الفائزين في الانتخابات على التخلي عن مقاعدهم البرلمانية». وأفاد، بأن «البرنامج الوزاري الجديد للحكومة الحالية يعطي أولوية للقضايا المحلية والتي تشتمل على خلق فرص عمل وتحسين الخدمات العامة واجراء إصلاحات اقتصادية والقضاء على الفساد».

ولفت التقرير، إلى أن «جميع هذه الأمور من المحتمل ان تضع رئيس الوزراء السوداني في مواجهة مع حلفائه السياسيين في الإطار، الذين لهم مصلحة كبيرة في الحفاظ على الوضع كما هو عليه والتي قد تهدد الإصلاحات الهيكلية

حوار مستمر ما بين بغداد واربيل لإيجاد حلول لقضايا عالقة

وزاد التقرير، أن «طهران هددت بشن هجوم بري داخل الأراضي العراقية، حيث تتهمهم إيران بدعم حركة الاحتجاجات الشعبية في البلد التي انطلقت أيلول الماضي».

وأكد، أن «تركيا تتهم جماعة حزب العمال الكردستاني المعارض (الباكاكا) المتواجد في منطقة جبال قنديل وسنجار بتنفيذ هجمات إرهابية ضد أراضي تركية».

وينقل التقرير، عن «استطلاعات رأي بأنها أظهرت أن شرائح واسعة من العراقيين منزعة من تجاهل البلدين الجارين لسيادة البلاد التي تنتهك بشكل روتيني من قبلهما».

ويتوقع، أن «تجد كل من إيران وتركيا تحجيماً لقدرة نفوذهما على الوضع داخل العراق؛ لان الحراك السياسي المحلي للعراق هو انعكاس للرأي العام على نحو كبير».

ومضى التقرير، إلى أن «معظم العراقيين ما زالوا يريدون ان يعطوا السوداني وكابينته الحكومية فرصة لتنفيذ ما وعدوا به، إلا أن العراقيين متميزون بعدم صبرهم».

* ترجمة: حامد أحمد/المدى

بان العراق ما يزال بحاجة لمساعدة الولايات المتحدة في حربه ضد بقايا تنظيم داعش الإرهابي».

وذهب التقرير، إلى أن «هؤلاء أعربوا عن موقف مشابه تجاه مهمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في مهمته بتطوير قدرات القوات المسلحة العراقية».

من جانب آخر، أشار التقرير، إلى «حوار مستمر ما بين بغداد واربيل لإيجاد حلول لقضايا عالقة حول الميزانية وقانون جديد للنفط والغاز وهو موضوع خلاف بين الطرفين دام لأكثر من عقد».

وأكد، أن «التطورات السياسية في تركيا وإيران ما تزال تلقي بظلالها على الوضع الأمني والسياسي في العراق».

وأضاف التقرير، أن «كلاً من البلدين الجارين يقومان باستهداف قوات كردية معارضة لهما تتخذ من أراضي عراقية ملاذاً لها».

وشدد، على «قيام الحرس الثوري الإيراني باستهداف مقرات أحزاب كردية إيرانية معارضة في إقليم كردستان بضمنها تنظيم (كوملة) القومي الكردي الإيراني بشن هجمات عليها بطائرات مسيرة وصواريخ».



حفيظ دراجي:

كأس البصرة والعراق

والكرة العراقية التي عادت إلى أجواء المشاركة في المسابقة من بوابة نسخة قطر عام ٢٠٠٤، وعادت من بوابة البصرة الفيحاء لتنظم النسخة الـ٢٥ بحضور كل المنتخبات الثمانية في أجواء رائعة وحفاوة كبيرة. «خليجي ٢٥» هي البطولة الأولى التي يستضيفها العراق بعد سنوات طويلة من غياب المباريات الدولية عن البلاد، بسبب الأزمات السياسية التي غيبت البلد عن أجواء البطولة المحببة لدى أبناء المنطقة منذ سنة ١٩٩٠، كما ألقت ظروف الحصار الاقتصادي بظلالها على العراق والرياضة العراقية، إذ كان منتخب بلاد الرافدين يخوض مبارياته الدولية خارج العراق، قبل أن يعود

وأخيراً عادت كأس الخليج إلى أحضان العراق بعد أكثر من ٤٠ سنة منذ نسخة عام ١٩٧٩، التي استضافتها بغداد، وانطلقت أمس في مدينة البصرة التي كان من المفروض أن تحتضن نسخة عام ٢٠١٣، لتعود البطولة إلى أرض الكرة، وأرض الحضارة والعروبة، بعد ٣ أعوام منذ آخر نسخة احتضنتها قطر سنة ٢٠١٩، إذ توقفت المسابقة بسبب تفشي فيروس كورونا. وعادت عجلة كأس الخليج إلى الدوران، وعاد العراق الرياضي إلى الحضانة الخليجية، بعد أن غيبتته الحرب والأوضاع السياسية في العراق، وكذلك الحظر الذي فرضه الاتحاد الدولي لكرة القدم على العراق

الاتحاد الدولي لكرة القدم فرض حظراً على العراق والكرة العراقية

على الاستضافة مهما كانت الظروف، ورفع تحدي إقامة «خليجي ٢٥» في مدينة البصرة رغم المشاكل السياسية والنزاعات العشائرية التي شهدتها المحافظة، وصعوبة تجهيز المنشآت والهيكل لاستقبال المنتخبات والمشجعين والضيوف الرسميين، إضافة إلى العراقيين من كل المحافظات الذين انتظروا طويلاً ليشهدوا يوماً كبيراً، كانوا متعطشين لمعايشته ورؤية منتخب بلادهم على أرضيه كما كان زمان، في انتظار تحقيق النقلة النوعية في كل مجالات الحياة الأخرى، بعد تجاوز كل الاختلالات والاختلافات، التي تشكل تنوعاً، يمكن الاستثمار فيه ليتحول إلى عامل وحدة وقوة لأهل العراق بكل أطيافهم.

كأس الخليج في بصرة العراق تشكل نجاحاً من كل الجوانب الأمنية والسياسية والاجتماعية، مهما كانت النتيجة الفنية للمنتخب العراقي الذي يعتبر أكبر المرشحين للفوز بالبطولة الرابعة في تاريخ العراق أمام جماهيره العاشقة للكرة وبلدها، في غياب المنتخب الأول لكل من السعودية وقطر، وتراجع مستويات الكويت والإمارات، لكن كل شيء يبقى وارداً في عالم الكرة.

*العربي الجديد

لأحضان كأس الخليج بعد غياب دام ١٤ سنة، ويعود إلى احتضان البطولة في مدينة البصرة التي لبست حلة جديدة الشكل، عريقة المحتوى، يعرفها العرب عن العراق وشعب العراق الذي كان من المقرر أن يحتضن بطولة ٢٠١٣، ليتكرر التأجيل كل مرة لأسباب أمنية، وبعضها يتعلق بعدم الجاهزية لمدة عشر سنوات كاملة. حفل الافتتاح كان رائعاً ومتميزاً قيل عنه إنه الأحسن في تاريخ البطولة، أراد من خلاله المنظمون أن يكونوا في مستوى الثقة التي وضعت فيهم رغم الهاجس الأمني الذي كان حجة الحظر الرياضي الذي فرضه «الفيفا» على العراق لسنوات، قبل أن يرفع ويكتشف العالم مجدداً ذلك الشعب المضياف، والبلد العريق رمز الحضارات والعلوم والفنون والتقاليد الإنسانية الضاربة في التاريخ، التي حاول مصمم حفل الافتتاح تجسيدها في اللوحات التي رسمها، واستمتع بها الحضور والمتابعون على شاشات التلفزيون، مثلما استمتع الأنصار بمباراة افتتاحية قوية انتهت بالتعادل السلبي المنطقي بين العراق وعمان، في حين تفوق المنتخب السعودي في مباراته أمام اليمن رغم مشاركته بالمنتخب الأولمبي، كما المنتخب القطري، في حين تشارك باقي المنتخبات بفريقها الأول.

انتصر العراق قبل نهاية البطولة باستضافة الحدث، بعد أن نجح في إقناع الفيفا ودول الخليج بقدرته

القيمة السوقية للمنتخبات 99.791 مليون يورو

ترتيب المنتخبات من حيث القيمة



السعودية

25.20 مليون يورو



الإمارات

27.25 مليون يورو



العراق

10.75 ملايين يورو



قطر

14.90 مليون يورو



عمان

7.25 ملايين يورو



البحرين

8.10 ملايين يورو



اليمن

725 ألف يورو



الكويت

5.83 ملايين يورو





من هو السندباد البحري؟

- شخصية أسطورية ذكرت في كتاب ألف ليلة وليلة.
- تاجر من بغداد عُرف برحلاته التجارية عبر البحر.
- يصل في رحلاته إلى الهند والسند وأفريقيا.
- حياته مليئة بالمغامرات.
- يمر بمخاطر كثيرة وينجو منها.

علاقة التميمية ببطولة الخليج

- البصرة التي تحتضن البطولة كانت منطلقاً لرحلات السندباد.
- بحر الخليج كان ممراً لرحلات السندباد.
- دول كأس الخليج عُرفت بتجارة البحر التي امتتها السندباد.



تقام البطولة على ملعب

- البصرة الدولي (جذع النخلة)
تبلغ سعته 65 ألف متفرج

- استاد الميناء بطاقة جماهيرية
تقدر بـ30 ألفاً



تقام البطولة ما بين
6 و19 يناير 2023

مجموعتا "خليجي 25"

- الأولى: العراق والسعودية وعمان واليمن.
- الثانية: البحرين وقطر والإمارات والكويت.

سجل أبطال كأس الخليج العربي لكرة القدم



المرصد التركي و الملف الكردي



دميرتاش يطلق حملته للرئاسة ويحذر المعارضة من عدم التوافق

ووسط جدل متصاعد حول احتمالات توجه البلاد إلى الانتخابات المبكرة في مارس (آذار) أو أبريل (نيسان) المقبلين، بسبب مخاوف الحزب الحاكم من استمرار فقد الأصوات، بالإضافة إلى رغبته في تلافي موسم الامتحانات والأعياد والعطلات الذي يبدأ في

أعلن السياسي الكردي البارز صلاح الدين دميرتاش إطلاق حملته لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة من داخل محبسه، الذي يقبع فيه منذ ٢٠١٧، لتكون هذه هي المرة الثانية التي يخوض فيها الانتخابات من داخل السجن.

دعونا نبدأ حملتنا بمشاركة واسعة لأجل الديمقراطية

المواعيد المحتملة، لكن في النهاية لا يوجد تاريخ تم اختياره بعد، ولا يزال هناك متسع من الوقت. وأعلن السياسي الكردي البارز صلاح الدين دميرتاش، الرئيس المشارك السابق لحزب «الشعوب الديمقراطية» المعارض المؤيد للكوورد، من محبسه في ولاية أدرنة (شمال غربي تركيا)، إطلاق حملته الانتخابية للرئاسة، عبر حسابه على موقع «تويتر»، الذي يديره محاميه.

واختار دميرتاش إطلاق حملته مع أول يوم عمل في العام الجديد، متمنياً أن يكون عاماً مثمراً تنعم فيه تركيا بالحرية والديمقراطية والسلام والرفاهية... وقال: «فلتواصل الكوادر السياسية استعداداتها للتحالف السياسي والمرشح الرئاسي والبرنامج الانتخابي، ودعونا نطلق برفقتكم شارة بداية حملتنا الانتخابية... دعونا نبدأ حملتنا بمشاركة واسعة لأجل الديمقراطية، ليس لأجل شخصية أو حزب، ونديرها سوياً حتى آخر يوم لها... اتخذنا الاستعدادات لحملة انتخابية حماسية ومبهجة وحازمة، وننتظر مقترحاتكم وإسهاماتكم».

تحذير للمعارضة

الى ذلك حذر دميرتاش المعارضة التركية من إنه إذا لم تتوحد المعارضة في تركيا على مرشح واحد، ستكون هناك مأساة، محذراً من «الأعيب» سيلجأ لها حزب العدالة والتنمية لقمع المعارضة .

يونيو، تحسباً للتوجه إلى جولة ثانية للانتخابات الرئاسية، أعلن الحزب أن «تغييراً طفيفاً» قد يطرأ على موعد الانتخابات، لكنه لن يكون بمثابة انتخابات مبكرة. وقال المتحدث باسم الحزب، عمر تشيليك، في مؤتمر صحفي عقب اجتماع مجلس القرار المركزي للحزب، برئاسة إردوغان، ليل الاثنين - الثلاثاء، إننا «نريد إجراء الانتخابات في ١٨ يونيو، لكن بما أن هذا الموعد يتزامن مع موسم العطلة الصيفية؛ حيث يسافر الناس، فإننا نبحث في تقديم الموعد قليلاً... التغيير في الموعد لن يصل إلى حد الانتخابات المبكرة... لم يتخذ المجلس الأعلى للحزب قراراً نهائياً بعد... إننا ندرس الأمر».

وسبق أن أعلن إردوغان أنه سيكون مرشح «تحالف الشعب» المؤلف من حزبه وحزب الحركة القومية، برئاسة دولت بهشلي، للرئاسة وأن الانتخابات ستجرى في ١٨ يونيو.

وبينما تتوقع المعارضة أن يجري تقديم موعد الانتخابات إلى منتصف مارس أو قبل نهاية أبريل المقبلين، أكد «العدالة والتنمية» أنهم يتابعون المناقشات الجارية على الساحة السياسية. واستبعدت نائبة رئيس الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية الحاكم، أوزلام زنجين، إجراء انتخابات مبكرة في ٣٠ أبريل، مشددة على أن ما يشاع عن ذلك لا أساس له من الصحة، لافتة في الوقت ذاته إلى أن ١٤ مايو هو أحد

إذا لم تتوحد المعارضة على مرشح واحد، ستكون هناك مأساة

وتابع دميرتاش: "٢٧ حزبا يدخلون الانتخابات. خمسة منهم من الكتلة الحاكمة، و ٢٢ من المعارضة. هل يمكن لمعظم، إن لم يكن كل، أحزاب المعارضة الـ ٢٢ أن يتحدوا على مرشح مشترك؟ هل يمكن للتحالفات أن تعد قوائم مشتركة بأكبر عدد من النواب فيما بينها؟ سيكون من العار إذا لم يفعلوا ذلك". وكان دميرتاش أول من أطلق مقترح المرشح المشترك للمعارضة، وأعلن التحالف السداسي المعارض في تركيا إنه يرحب بالمقترح، لكن يبدو أن ليس هناك اتفاق بعد بشأن هذه النقطة. وأنهى دميرتاش تصريحاته قائلاً: "مهما فعلت الحكومة، وبغض النظر عن الحيل التي تستخدمها، فقد اتخذ الناس قرارهم. ما يقع على عاتق المعارضة هو تحويل قرار الشعب هذا إلى قوة تغيير بوحدة وتصميم. المعارضة التي تفشل في ذلك تقع تحت طاعون تاريخي. ليست هناك حاجة لمعجزة لتحويل ما يقرب من سبعين بالمائة من القوة الانتخابية التي تريد التغيير إلى نصر. على العكس من ذلك، ستكون معجزة إذا خسرت المعارضة".

تركيا تحرم حزب الشعوب الديمقراطي من المخصصات المالية
الى ذلك قررت المحكمة الدستورية في تركيا، حرمان حزب «الشعوب الديمقراطي» الموالي للكرود،

و قال إن الحملات الانتخابية ستبدأ قريباً وسيظهر المرشحون في الميدان وسيكونون طرفاً وشهوداً على منافسة شرسة.

وقال دميرتاش إن "السباق الانتخابي لن يكون على قدم المساواة، حيث ستستخدم الحكومة جميع الوسائل المتاحة لها بشكل غير متناسب وغير عادل، وسوف يضعون حيز التنفيذ أساليب قذرة ومخيفة لا تستطيع العقول والمخيلات تصورها، حيث: قد يتم تعيين أوصياء -على البلديات-، وتنفيذ اعتقالات جديدة، أو إغلاق حزب الشعوب الديمقراطي، وارتكاب عنف، ولاضغط على وسائل الإعلام، أو شن عملية برية في سوريا، وفرض عقوبات فلكية على المتهمين في قضية كوباني، وربما تزوير نتائج صناديق الاقتراع....".

وأضاف دميرتاش: "لا أريد حتى أن أتحدث عن الاحتمالات الأخرى، لكن يمكن أن يحدث ذلك. إنهم يفعلون كل شيء حتى لا يفقدوا سلطتهم ولا يفقدوا قوتهم الإجرامية. سوف يغمر السواق بالمال حتى يتمكنوا من شراء مائة عام قادمة -في الحكم-. سيضعون الأموال التي يقترضونها من روسيا وحكومات الدول العربية في جيوب المواطنين، وسيحاولون خداعهم".

وأشار دميرتاش إلى أنه سيظهر ما إذا كانت المعارضة ككل ستكون قادرة على مواجهة هذه العملية الصعبة وتقديم النصر الديمقراطي للشعب.

إذا لم تتوحد المعارضة على مرشح واحد، ستكون هناك مأساة

«هيومن رايتس ووتش» تعلق

بدورها، أشارت إيما سنكلير-ويب من منظمة «هيومن رايتس ووتش» إلى أن القرار يعد دليلاً إضافياً على أن «حكومة إردوغان تستخدم المحاكم لإضعاف وإزاحة ومعاقبة المعارضة السياسية».

يمكن لمصير حزب الشعوب الديمقراطي أن يلعب دوراً مهماً في تحديد نجاح إردوغان في الانتخابات التشريعية والرئاسية التي تمثل أحد أبرز التحديات لحكمه المستمر منذ عقدين. وستستمع المحكمة الدستورية التركية إلى طلب المدعي العام التركي بكير شاهين حل الحزب الثلاثاء.

ومن المقرر أن يتراجع الحزب بعد ذلك في قضيته قبل رفع الجلسة للتداول.

وسيكون أمام القضاة خيار إما جعل تعليق التمويل دائماً أو حظر الحزب بأكمله أو بعض أعضائه.

وتفيد تقارير إعلامية تركية بأن الحزب سيحصل على 539 مليون ليرة (29 مليون دولار) كدعم من الخزنة هذا العام.

ويسيطر الحزب على 56 من مقاعد البرلمان البالغ عددها 579 ويصوّت عادة مع أحزاب أخرى في المعارضة. وقال ناطق باسم حزب الشعوب الديمقراطي لوكالة فرانس برس إن المصدر الآخر الوحيد للعائدات بالنسبة للحزب يأتي من تبرّعات مناصريه.

وتعذر على المتحدث فوراً تحديد نسبة التمويل الذي يأتي للحزب من الدولة.

مؤقّتاً من المخصصات المالية، على ما قال ناطق باسم الحزب. ويواجه حزب «الشعوب الديمقراطي»، الذي تتهمه السلطات بصلات بـ«الإرهاب»، خطر حظره قبل أقل من ستة أشهر من موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

ويتهّم الرئيس التركي رجب طيب إردوغان الحزب بأنه الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني المحظور الذي يشن تمرداً ضد الدولة التركية منذ عقود. وينفي حزب الشعوب الديمقراطي وجود أي علاقات رسمية بينه وبين المقاتلين ويتهّم الحكومة باستهدافه نظراً لمعارضته القوية لإردوغان.

ويقبع الآلاف من أنصاره والعشرات من مسؤوليه الحاليين والسابقين في السجن حالياً بتهم مثيرة للجدل وتُرت علاقات تركيا مع أبرز حلفائها في الغرب.

ضربة للديمقراطية

وشبّه الحزب قرار المحكمة الخميس بمصادرة غير قانونية لأصوله وتعهّد الفوز في الانتخابات.

وقالت الناطقة باسم حزب الشعوب الديمقراطي إبرو غوناي للصحافيين «إنها ضربة جديدة للسياسات الديمقراطية».

وأضافت «لن يرهبنا هذا القرار.. نحن الآن أكثر التزاماً وتصميماً. نحن الآن أكثر تمسّكاً بالنضال».



د. محمد نور الدين:

عام الحسم التركي.. عودة (غير) ميسرة إلى «صفر مشكلات»

على الاقتصاد التركي الذي لا يزال يزرع تحت واحدة من أسوأ أزماته، فيما لم تستعد شعبية إردوغان وهجها بعد
إذا كان عام ٢٠٢٢ عام اكتمال المصالحات مع بعض الدول من مثل السعودية والإمارات وإسرائيل، ومحاولات رآب الصدع مع أخرى كمصر وأرمينيا وسوريا، يُفترض بعام ٢٠٢٣ أن يحمل استكمال هذه المصالحات، لكنه قد لا يشهد، على أي حال، أي اختراق في العلاقات مع اليونان أو قبرص. على أن الأزمة الأوكرانية طبعت سياسة أنقرة الخارجية بطابع استثنائي، ومنحتها «علامة جيدة» كتلك التي

لا تزال المصالحات التي بدأتها تركيا في عام ٢٠٢٢، تحتاج إلى استكمالها في العام الجديد، خصوصاً وأن رئيسها، رجب طيب إردوغان، يعول عليها لتعويض بعض شعبيته ولتعزيز حظوظه في انتخابات رئاسية غير مضمونة النتائج. ولما كانت أنقرة أبلت بلاء حسناً في الأزمة الأوكرانية، بسبب موقف الحياد والسياسة المتوازنة الذين اتبعتهما تجاه طرفي الصراع، ومساعدتها للتوسط في حلّه، إلا أن المصالحات التي حقق بعضها اختراقات كما في حالة السعودية والإمارات، أو تلك التي تنتظر نضوجها، كعودة الودّ التركي مع مصر وسوريا، لم تُحقّق المراد منها، إذ لم تنعكس إيجاباً

جانب الولايات المتحدة الساعية لتعميق نفوذها في هذه المنطقة.

ولعلّ من أهمّ نتائج الحياد التركي، نجاح هذا البلد في ترتيب اتفاق نقل الحبوب الأوكرانية إلى العالم عبر المضائق التركية، ووساطته في أكثر من اتفاق لتبادل الأسرى بين الروس والأوكرانيين. والأهمّ ربّما من كلّ ما تقدّم، أن السياسة المتوازنة لأنقرة بين موسكو وكييف، حظيت بتأييد المعارضة التركية ودعمها.

وقبل بدء الحرب في أوكرانيا، بادرت تركيا إلى مصالحت مهمّة ومفاجئة مع دول كان يُعتبر مجرّد الحديث عنها من المحرّمات، ومنها الإمارات المتّهمة من جانب أنقرة بتدبير وتمويل محاولة الانقلاب في عام ٢٠١٦، إذ مدّت تركيا يد

المصالحة إليها، وجرى تبادل الزيارات بينهما على أعلى مستوى.

كما مدّت يدها لمصالحة السعودية، حين قرّرت طيّ صفحة جمال خاشقجي، وتسليم

ملفّ اغتياله نهائياً للرياض. ولعلّ الدافع الأوّل إلى تلك المصالحات، هو توقُّع تركيا أن تُقَابِل «تنازلاتها» بمساعدات مالية من الدولتين الخليجيتين الغنيتين، تحدّ من التدهور المخيف لاقتصادها، وتأثيراته على شعبية إردوغان المتّجه إلى انتخابات رئاسية غير مضمونة النتائج. إلّا أنه لا يُعرف على وجه الدقّة، حتى الآن، مدى استجابة السعودية والإمارات لتوقّعات تركيا، التي لا يزال اقتصادها يرزح تحت إحدى أسوأ أزمانه.

وفي الإطار نفسه، بدت «المصالحة» التركية مع إسرائيل متردّدة وبطيئة، ولكنها نجحت أخيراً، وتبادل الجانبان السفراء، فيما كان الميزان التجاري يقترب

تُمنح للطلبة المتفوّقين في المدارس. فقد كانت هذه الأزمة بمثابة امتحان صعب لتركيا ولرئيسها، رجب طيب إردوغان، الذي أبلى بلاء حسناً في واحد من أعقد الصراعات التي تُواجهها بلاده، ولا سيما أن الحرب ليست مجرّد صراع بين روسيا وأوكرانيا، بل بين الأولى و«حلف شمال الأطلسي»، الذي يضمّ تركيا في عضويّته. ومنذ اللحظة الأولى لانفجار الحرب في ٢٤ شباط ٢٠٢٢، اتّبعَت أنقرة سياسة متوازنة تجاه الطرفين، محتفظةً بعلاقات مباشرة مع الرئيسين فلاديمير بوتين، وفولوديمير زيلينسكي.

وهي عملت بكلّ جهد ومثابرة على محاولة التوسُّط بينهما لإنهاء النزاع، وتبيّنت في الوقت نفسه، بعض

مواقف «النااتو»، في ظلّ مُراعاتها مصالحها - ولا سيما الاقتصادية - مع روسيا. ومع أن الميل التركي كان أكثر رجحاناً إلى روسيا، غير أن الغرب لم يكن ممتعضاً كثيراً من

موقف حليفته الأطلسية؛ إذ ظلّت أنقرة تزوّد كيبف بالسلح، فيما لا يمتلك رُعاة الثانية، راهناً، ترف خسارة دولة كتركيا.

وتعدّ تركيا المعنيّ الأوّل بهذه الحرب، كوّن الأخيرة تجري بين دولتين تنتميان إلى حوض البحر الأسود، حيث هي الأب والراعي والممسك بتلابيب اتفاقية تنظيم المرور في مضيقَي البوسفور والدرديل، أو ما يُعرف بـ«اتفاقية مونترو» التي وُقِّعت عام ١٩٣٦، في عهد مؤسس تركيا، مصطفى كمال أتاتورك.

ولذلك، وبعد تردّد، فرضت أنقرة منْع مرور السفن الحربية التابعة للبلدين عبر المضائق، حتى لا تتعرّض للانتقادات أو المطالبة بتعديل الاتفاقية، ولا سيما من

لم تقدم تركيا أي تعهدات أو التزامات لتلبية ولو بعض من شروط دمشق

الخلاف مع السعودية والإمارات وإسرائيل وحتى مصر، وهو ما لا يبدو واقعياً.

ومنذ تصريحات وزير الخارجية التركي، مولود تشاوشو أوغلو، في مطلع آب الماضي، حول الرغبة في الحوار والمصالحة مع دمشق، توالى المواقف التركية على أعلى مستوى، وآخرها إبداء إردوغان رغبة في عقد لقاء ثلاثي يجمعه إلى الرئيسين فلاديمير بوتين وبشار الأسد. غير أن هذه التصريحات لم تكن على الموجة نفسها لجهة تناقضاتها.

وفي جميع الأحوال، وبعد خمسة أشهر منها، لم يتحقق شيء سياسي حتى الآن، فيما قد تكون أنقرة فوجئت بالموقف السوري الرفض للتجاوب مع الرغبة التركية، من دون وضع خريطة طريق واضحة ودقيقة وجديّة، وبعيدة من الاستهلاك المحلي، ومسعى إردوغان لـ«ترييح» نفسه في الطريق إلى الانتخابات، خصوصاً عبر التخلّص من عبء اللاجئين السوريين، الذين تعكس الاستطلاعات والوقائع الأضرار التي أصابت شعبية الرجل من جزاء وجودهم.

إلا أنه حتى الآن، لم تُقدّم تركيا أيّ تعهّدت أو التزامات لتلبية ولو بعض من شروط دمشق، من مثل الانسحاب من سوريا، ووقف دعم المنظمات المعارضة في إدلب ومناطق الاحتلال التركي، فيما لا يُتوقع أن تشهد الفترة الفاصلة عن الانتخابات الرئاسية، تقدماً جدياً على طريق المصالحة، بالنظر إلى أن الملفّ مثقل بالمشكلات المعقّدة والكبيرة وبتعدّد اللاعبين الإقليميين والدوليين، كما مكّبل بقصر تلك المدّة.

من العشرة مليارات دولار سنوياً، متجاوزاً الميزان التجاري لتركيا مع إيران، على سبيل المثال.

وكلّ ذلك من أجل أن تضغط تل أبيب على واشنطن لتخفّف من ضغوطها على الاقتصاد التركي. ولكن لا يبدو، حتى الآن، أن هذه الخطوات أتت أكّلهما؛ فالعلاقات التركية - الامريكية تزداد سوءاً كلّما ازداد التقارب التركي من روسيا، وكلّما فكّرت أنقرة في ضرب «قسد» في شرق الفرات في سوريا، والتي تُعتبرها واشنطن أدواتها الضاربة لمحاربة «داعش»، وحتى لمواجهة النفوذ الإيراني في هذا البلد.

أما البلد الرابع على قائمة المصالحات التركية، فهو مصر، التي على رغم كونها الدولة الأولى التي سعت تركيا إلى مصالحتها، إلا أن نتائج جهودها تأخّرت، بل انتكست مع توقيع أنقرة اتفاقية التنقيب عن النفط والغاز مع حكومة طرابلس، والتي

اعتبرتها القاهرة تهديداً لأمنها القومي، وضربة لجهود المصالحة، لتندفع تالياً إلى تكثيف التعاون مع اليونان وقبرص، والعمل من جديد على عزل تركيا من التعاون في شرق المتوسط.

وترى القاهرة أن أنقرة لم تفّ بوعودها بقطع علاقاتها مع تنظيم «الإخوان المسلمين»، في حين لا يُعرف ما إن كانت المصافحة العابرة بين إردوغان ونظيره عبد الفتاح السيسي، في افتتاح «مونديال قطر»، ستنعكس تعزيراً للمصالحة أم لا.

يبقى أن آخر المفاجآت في السياسة الخارجية التركية، كانت محاولة التقارب مع سوريا، والتي بدأ أنقرة تُقاربها على النحو نفسه الذي تعالج به ملفّات

عادت تركيا جزئياً إلى سياسة صفر مشكلات ولكنها كانت انتقائية

إذ تصاعد التوتر على خلفية اتهام أنقرة، أثينا، بانتهاك اتفاقات الجزر الواقعة قبالة الساحل التركي في إيجه، عبر تسليحها. وهذت تركيا بإعادة سيادتها على هذه الجزر إن لم تتوقف اليونان عن عسكريتها. وبالإجمال، فالملف التركي مع أثينا مثقل بالخلافات، ومنها ما يرتبط بحدود المنطقة الاقتصادية الخالصة، حيث تعترض تركيا على التفسير اليوناني لها، والمنسجم مع قانون البحار لعام ١٩٨٢ الذي لا تعترف أنقرة به. وبطبيعة الحال، ينسحب الخلاف التركي مع اليونان على الخلاف مع قبرص الجنوبية حول حدود المناطق الاقتصادية الخالصة لكل دولة.

بالنتيجة، عادت تركيا جزئياً إلى سياسة «صفر مشكلات»؛ ولكنها كانت «انتقائية» بإصلاحها العلاقات مع أطراف لم تكن مصالحها صعبة أصلاً، من مثل السعودية والإمارات وإسرائيل.

غير أن المشكلات الحقيقية والكبيرة، كما مع مصر وسوريا، لم تعرف جهود معالجتها تقدماً كبيراً، فيما تسود الضبابية مستقبل التوضع التركي بين المعسكرين الغربي/الأطلسي والروسي.

وعلى أي حال، يبقى كل ذلك، في الأشهر الأولى من العام الجديد، في خانة المراوحة في انتظار نتائج الانتخابات الرئاسية المفصلية، والتي ستجرى مبدئياً بين شهري أيار وحزيران المقبلين.

*منصة الكاتب في صحيفة «الخبار» اللبنانية

وفي الوقت نفسه، ستستمر المحاولات التركية لتحقيق «إنجاز» عسكري ضد الكورد في سوريا، بهدف تعزيز صورة إردوغان بوصفه القائد المدافع عن الأمن القومي التركي، وبالتالي إنعاش شعبيته عشية الرئاسيات، وهو ما لا تشد من سياقه العمليات العسكرية التركية التي تتواصل بالزخم نفسه لضرب معالق مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» في شمال العراق، وسط محاولة من جانب أنقرة لإقامة منطقة أمنية متصلة جغرافياً في داخل أراضي الجار الجنوبي الشرقي على امتداد الحدود التركية.

من جهة أخرى، شكّل عام ٢٠٢٢ عام ظهور التوتر

في العلاقات التركية - الإيرانية، التي لم تشهد خلافات مهمة منذ سنوات. والسبب الرئيس في تلك التوترات، يعود إلى الحرب بين أرمينيا وأذربيجان، والتي أسفرت عن هزيمة

يريفان، وعن اتفاقية تُعزز النفوذ التركي في جنوب القوقاز على حساب النفوذ الإيراني. ومن ذلك، بند يقضي بفتح ممر بزي عُرف بـ«زينغيزور» بين نخجوان الواقعة على الحدود التركية والتابعة لأذربيجان، وبين الأراض الأذربيجانية، عبر الأراضي الأرمينية. ومثل هذا الممر يُلحق الضرر بإيران، إذ لن تعود الشاحنات مضطرة لعبور الأراضي الإيرانية من تركيا إلى أذربيجان. وعلى رغم زيارة إردوغان لتهران، لكن الإيرانيين بدوا مستائين من الإشارات التركية السابقة حول أذربيجان الإيرانية، ودعوة إردوغان غير المباشرة إلى توحيدها مع جمهورية أذربيجان.

كذلك، استمرت التوترات «المستدامة» مع اليونان،



حسني محلي:

هل يشترى إردوغان أصوات الناخبين؟

أن أهم عاصمة بالنسبة إلى الشارع السياسي والشعبي التركي هي دمشق، بسبب تكاليف التورط التركي العسكري والأمني والمالي في الأزمة السورية على الداخل التركي الذي يعاني بفعل قضية اللاجئين السوريين، التي يتوقع الكثيرون أن تؤثر في شعبية إردوغان، سلباً كان أم إيجاباً، بما لا يقل عن ٣-٤ نقاط في الانتخابات القادمة. وترى المعارضة في مثل هذا الاحتمال مبرر إردوغان الرئيسي للمصالحة العاجلة مع الرئيس الأسد، وتقول: «مع ذلك، سيسعى لكسب المزيد من الوقت حتى الانتخابات، ما دام لن يلبي شروط الأسد بسهولة بسبب التورط التركي في الأزمة بشكل كبير ومعقد وخطر».

لم تمنع كل أرقام التضخم السلبية في الاقتصاد التركي الرئيس إردوغان من الاستمرار في محاولاته لرفع معنويات المواطنين، ومن بينها التصديق على قانون التقاعد المبكر. بات واضحاً أن تركيا مقبلة على مرحلة مثيرة ومتوترة ستحمل الكثير من المفاجآت الصعبة والخطرة، مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية المصيرية التي يُتوقع أن تكون في ١٤ أيار/مايو المقبل. على الرغم من الارتياح النسبي الذي تشهده علاقات أنقرة بالعواصم التي كانت تعاديها، وأهمها أبو ظبي والرياض و«تل أبيب» والقاهرة، فإن الجميع يعرفون

وزيت عباد الشمس بنسبة ٢١٠٪، والحليب واللحوم بنسبة ١٩٥٪، والخبز والطحين ١٨٠٪، ومصارييف المواصلات ١٦٥٪، والغاز المنزلي ٢٣٠٪، والضرائب الحكومية ١٢٦٪. وقد تجاهل مركز الإحصاء الحكومي كلّ هذه النسب، ليقول إن نسبة التضخم خلال العام الماضي كانت ٦٤/٢٧٪، بناءً على تعليمات الرئيس إردوغان، في وقت قدّرت المعارضة هذه النسبة بأكثر من ١٨٠٪، وقدّرت حجم الديون الخارجية والداخلية للبلاد بتريليون دولار، والعجز المالي في التجارة الخارجية لهذا العام بـ ١١ مليارات دولار خلال ٢٠ عاماً من حكم إردوغان، زاد العجز على تريليون مليار دولار).

ولم تمنع كلّ هذه الأرقام السلبية الرئيس إردوغان من الاستمرار في محاولاته لرفع معنويات المواطنين، ما اضطره إلى التصديق على قانون التقاعد المبكر الذي استفاد منه نحو ٢/٣ مليون مواطن (عدد

المتقاعدين في تركيا ١٤ مليوناً)، والإعلان عن مشروع كبير لبناء ما لا يقل عن مليون وحدة سكنية للمواطنين ذوي الدخل المحدود بقروض مصرفية متدنية، وسط المعلومات التي تتوقع أن يعلن قريباً عن عفو عام عن الذين تأخروا في دفع ضرائبهم أو تهزّبوا منها، وعفو آخر على البناء العشوائي والمخالفات في عمليات البناء، على أن يكون العفو الأخير عن المعتقلين والمسجونين.

كلّ ذلك في محاولة منه لكسب تأييد هذه الكتل الشعبية التي تمثل نحو ثلث الشعب التركي الذي عوّده خلال ٢٠ عاماً من حكمه على المخالفات في كل المجالات، وعلى المكاسب الخيالية، ما دام الجميع يعرفون أنه وكل من معه في السلطة متورطون في قضايا

ولم يمنع هذا الواقع الصعب والمعقد في المصالحة مع الرئيس الأسد الرئيس إردوغان من استنفار إمكانيات الدولة لكسب رضا المواطن التركي، من دون أن يبالي بالواقع المالي الخطر الذي ترى فيه أحزاب المعارضة حالة من الإفلاس التام، على الرغم من عشرات المليارات من الدولارات التي ضختها موسكو وعواصم الخليج في الأسواق المالية التركية لمساعدته، وهو ما كان كافياً بالنسبة إليه حتى يتخذ قرارات لم يكن سهلاً عليه اتخاذها في ظل الوضع المالي الخطر وإفلاس الخزانة والمصرف المركزي.

وبعد فشل المباحثات بين رجال الأعمال والنقابات العمالية، تدخل إردوغان شخصياً، وقرر الأسبوع الماضي زيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة ٥٤/٤٪، ليصبح ٨٥٠٠ ليرة تركية، أي ٤٤٠ دولاراً، في محاولة منه لإرضاء الناخبين الذين أصيبوا بخيبة أمل كبيرة جداً عندما أعلن زيادة مرتبات الموظفين في الدولة والمتقاعدين بنسبة ٢٥٪، ثم عاد ورفع الزيادة إلى ٣٠٪ بعد ٢٤ ساعة فقط.

كان ذلك كافياً بالنسبة إلى المعارضة لشنّ هجوم عنيف ضده واتهامه بالاستهزاء بمشاعر الشعب الذي يعاني أخطر أزماته المالية، مع انعكاساتها على الحالة المعيشية والنفسية، إذ وصلت نسبة البطالة إلى ٢٠٪، وشهدت الأسواق خلال العام الماضي ارتفاعاً خيالياً في أسعار جميع المواد الاستهلاكية الرئيسية والخدمات بسبب السياسات المالية الفاشلة لإردوغان ووزرائه. وارتفعت أسعار السكر بنسبة ٣٤٠٪، وغاز التدفئة بنسبة ٣٠٠٪، والبنزين بنسبة ٢٣٨٪، والمازوت بنسبة ٢٥٢٪.

تركيا مقبلة على مرحلة مثيرة ستحمل الكثير من المفاجآت الخطرة

من السيناريوهات التي تتحدث عن احتمالات التوتر الخطر مع اقتراب موعد الانتخابات، وخصوصاً إذا أحس بأنه لن يفوز.

ومن هذه السيناريوهات انفجار الوضع الأمني الداخلي عبر العمليات الإرهابية أو التوترات مع دول الجوار، ومنها العراق وسوريا واليونان، وليبيا أيضاً، ليكون ذلك مبرر إردوغان لتأجيل الانتخابات أو إلغائها أو التأثير في الناخب التركي، مستغلاً هذه الأحداث عبر مقولات حماسية دينية وقومية وتاريخية تبين الاستطلاعات أن غالبية الناخبين الأتراك سئموا منها.

وأثبتت هذه الاستطلاعات أن مرشحي المعارضة سينتصرون على إردوغان، شرط أن تتفق الأحزاب الستة

على مرشح وتبناه معاً، ومن هؤلاء زعيم حزب «الشعب الجمهوري» كمال كليغدار أوغلو، وزعيمة «الحزب الجيد» مارال أكشانا، ورئيس بلدية أنقرة منصور ياواش، ورئيس بلدية

إسطنبول أكرم إمام أوغلو، وهو الأوفر حظاً، وخصوصاً بعد المضايقات القضائية التي تهدف إلى التخلص منه مع حملة عنيفة يتعرض لها من قبل إردوغان ووزير داخليته وإعلامه الموالي الذي يعامل أتباع الرئيس الترطي وأنصاره كالأغبياء، ويقول لهم «إنه أعظم زعيم سياسي في العالم»، فتد المعارضة: «نعم، إنه عظيم، ولكنه توسل لمحمد بن زايد وبن سلمان حتى يصلحاه في مقابل حفنة من الدولارات. ولولاها، لكانت الهزيمة مصيره المحتوم في الانتخابات، وبنسبة ٨٠٪ بدلاً من ٦٠٪ المتوقعة الآن».

*منصة الكاتب في موقع الميادين.نت

فساد تقدرها المعارضة بمئات المليارات من الدولارات، وخصوصاً أنه قام بخصخصة ما قيمته ٧٥ مليار دولار من مؤسسات القطاع العام، واتهمته المعارضة بإقامة علاقات متشابكة مع الشركات الأجنبية التي أقامت علاقات غامضة مع شركات مقربة إليه، ونفذت معها ما قيمته مئات المليارات من الدولارات من المشاريع، كالجسور المعلقة والأنفاق والطرق السريعة والمستشفيات، مع ضمانات قدمتها الدولة لهذه الشركات في حال تراجع مدخولها من هذه المشاريع.

على سبيل المثال، تعهّدت الدولة مرور ٤٥ ألف سيارة في اليوم من الجسر المعلق على مضيق الدردنيل، وقالت إنها ستعوض الشركات إذا كان العدد أقل من ذلك،

فيما أثبتت المعارضة أن هذا العدد لا يتجاوز ألف سيارة يومياً خلال أشهر الشتاء، ونحو ١٠ آلاف سيارة خلال موسم الصيف، وهذا هو حال كل الطرق السريعة والأنفاق والجسور، وحتى

مستشفيات الدولة التي تقوم الخزنة العامة بتعويض الشركات المنفذة ما لم يصل عدد المرضى فيها إلى العدد المتفق عليه.

كل ذلك في الوقت الذي تبين كل استطلاعات الرأي أن ما لا يقل عن ٦٠٪ من المواطنين الأتراك غير راضين عن أداء الرئيس إردوغان. وقد بات واضحاً أن عليه اتخاذ المزيد من الخطوات المالية لشراء أصوات الناخبين، وهو يقول لهم «إنه الوحيد الذي يستطيع أن ينقذهم من مشاكلهم»، ناسياً أنه كان السبب فيها.

وسيستغلّ واقع المعارضة المنضوية تحت راية «تحالف الأمة»، ليقول للناخب التركي إن بديله هو ٦ أحزاب غير متجانسة، من دون أن تخفي المعارضة قلقها

أثبتت الاستطلاعات أن المعارضة ستنتصر شرط أن اتفقا على مرشح واحد

المرصد السوري و الملف الكردي



وجوب تقوية الجبهة الديمقراطية الكردستانية

بلاغ صادر عن الاجتماع الاعتيادي الثاني للمجلس العام لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD

شهداء الحرية، ثم تم تحديد بنود الاجتماع المتمثلة بتقرير الرئاسة المشتركة، قراءة تقارير المكاتب، الوضع السياسي، الوضع التنظيمي المتضمن بدوره تقييم التقارير ووضع الإدارة والنقد والنقد الذاتي، ثم المقترحات والبرنامج ومخطط العمل لمدة أربعة أشهر قادمة.

عقد حزبنا حزب الاتحاد الديمقراطي PYD اجتماعه الاعتيادي الثاني على مدار يومي ٣ و٤ كانون الثاني ٢٠٢٣، حضره أغلب أعضاء المجلس في كافة الأقاليم، باستثناء ساحتي باشور إقليم كردستان العراق، وأوروبا لأسباب متعلقة بموضوع السفر. بدأ الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت على أرواح

وانتهى الاجتماع بهذا الخصوص وبهدف تلافى النواقص التي اعترت العملية التنظيمية، والتوقف عند مسائل الأسلوب الإداري والتقارب غير الإيجابية، وضرورة التركيز على التدريب الذاتي. وتطوير دور حزينا في ترسيخ ماهية الأمة الديمقراطية، ومواجهة الفتن التي يريد أعداء الشعوب بثها بين المكونات، وكذا تفعيل نشاط الحزب الرامي إلى تعزيز المكتسبات المتحققة في روج آفا وشمال وشرق سوريا، وإفشال كافة التهديدات التي تتربص بمشروع الإدارة الذاتية كمشروع لحل القضية السورية وعموم القضايا الديمقراطية في مقدمتها القضية الكردية.

أما على صعيد الوضع السياسي، فقد أكد الاجتماع

على أن الصراعات والأزمات التي يعيشها العالم تعد نتيجة أزمة تعيشها الحداثة الرأسمالية بحد ذاتها.

والحرب العالمية الثالثة التي نشهدها

اللحظة هي إفرازات هذه

الصراعات التي تمتاز بأنها صراع بين أقطاب الليبرالية المتوحشة نفسها وهو غير أيديولوجي لأنها بين صيغ الدول القومية التي صنعتها الحداثة الرأسمالية نفسها، والتي سوف تجلب معها العديد من المتغيرات وتشكيل الأقطاب والتحالفات الجديدة، التي تختلف في خصوصيتها وأبعادها عن الحربين العالميتين الأولى والثانية، وستكون حرباً طويلة المدى لا يوجد فيها مكان للقوى المحايدة.

كما أن استمرار الأزمة السورية بدون حل يلوح في الأفق، وقد شهد الملف السوري خلال عام 2022، العديد من الأحداث والمتغيرات، على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية؛ نتيجة تأثرها بالأحداث

كما وتم تقييم الوضع التنظيمي بشكل موسع، وكذلك الفعاليات التي قام بها كل مكتب من مكاتب الحزب خلال الستة أشهر المنصرمة رغم الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها المنطقة، وسوريا بشكل خاص، والفعاليات الجماهيرية التي قام بها الحزب، وبتن جانب الحملة التنظيمية المستمر بعد عقد المؤتمر التاسع للحزب، والتي قام بالعديد من الاجتماعات بشكل دوري، وفي كافة المستويات، والاستمرار بعقد الاجتماعات التي قام بها ممثلو الحزب في الإدارة الذاتية ونشاطات مكتب التدريب ومجلس المرأة، ومجلس الشبيبة، والدور النوعي الذي تقوم به قوات حماية المجتمع في تعزيز الأمن والسلم الأهلي، كما تم

مشاركة جميع الأعضاء

بتوجيهات المؤتمر

ونظامه الداخلي، وتم

مناقشة التحضيرات

التي قام بها الحزب

في إطار حرب الشعب

الثورية. كذلك توقف

الاجتماع مطولاً عند

ملف النقد والنقد الذاتي، مقيماً النواقص التي ظهرت

أثناء نضال جميع الأعضاء.

وتمت الإشارة إلى المكامن التي حالت دون

الوصول إلى أهداف النضال المراد تحقيقه، وتوافقاً مع

الدور الكبير لحزبنا رأى الاجتماع ضرورة التركيز على

تطوير الواقع التنظيمي والإداري من الخلايا إلى الإدارة

في عموم المناطق.

كما قيّم الاجتماع ضرورة تنظيم الحزب وفق مبدأ

حرب الشعب الثورية.

ووضع الاجتماع في هذه الناحية خطة تنظيمية

لعقد عدة اجتماعات تنظيمية، على كافة الساحات

ولكافة المكاتب.

ضرورة استمرار الحوار مع السلطة في دمشق وإفشال المخططات الهدامة

والسطو على إرادة الشعوب ومقدراتها. وفي هذه المعادلة فإن الوضع الإقليمي مرتبط بالوضع الدولي كما في المثال التركي، الذي تعد سياساتها القائمة على التعصب الديني والقومي، تعيش وضعاً سيئاً وصراعاً مع أغلب بلدان المنطقة على أساس تسييد العالم السني أو على أساس الصراع الديني أو الطائفي؛ ليأخذ الصراع وفق غائية مشروع العثمانية الجديدة في وقت تقترب فيه من الذكرى المئوية الأولى لإتفاقية لوزان التي قسمت المنطقة وجزأتها بالشكل المأزوم الذي نشهده، ضمن هذا المشهد فإن هناك العديد من القوى الديمقراطية حول العالم ولكن يتطلب تنظيمها وإقامة تحالفات معها.

قيّم الاجتماع الوضع الكردستاني على أنه كما الوضع في الدول العربية التي تبغي قوى الهيمنة وضعهما تحت السيطرة والتحكم بالقضية الكردية، واستخدامها

كورقة تبتزبها الأنظمة الاستبدادية في المنطقة. ويتجه الوضع الكردي ضمن هذه التطورات ضمن مشروعين اثنين. مشروع القومية البدائية ضمن حالة الاحتلال التركي لمناطق من باشوري كردستان، وتوسيعه وآخر يتمثل بمشروع الحدثة الديمقراطية بزيادة حركة حرية كردستان.

وينظر إلى الكرد على أنهم النقطة الأضعف بين العديد من اللاعبين؛ لكنه يعد بمثابة بيضة القبان والطرف الأكثر تأثيراً في صناعة الأطراف القوية، وخاصة في باكوري كردستان وتركيا، وسوريا وإيران والعراق وعموم المنطقة. وفي هذا المضمار شدد الاجتماع بضرورة التوقف بمسؤولية عند سياسة العزلة المفروضة

الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الحرب الأوكرانية-الروسية، والاحتجاجات الإيرانية، واقترب الانتخابات الرئاسية التركية؛ والتي كان لها تداعيات مباشرة على الجغرافيا السورية المنقسمة فعلياً إلى ثلاثة مناطق سيطرة رئيسية.

وهنا فإنه يمكن القول بأن بداية العام الجديد ٢٠٢٣ يمكن اعتباره على أنه يمثل منتصف المسافة التي قطعها مختلف أطراف الصراع في الحرب العالمية الثالثة التي نعيشها اللحظة، نتأثر بها ونؤثر فيها باعتبارنا أصحاب استراتيجية ومشروع.

وأنها تنتقل لتغدو أكثر توسعاً، وتعمق أكثر من خلال انضمام لاعبين جدد لم يعد باستطاعتهم الوقوف على الحياد. كما سيّسم العام الجديد بتشكيل جبهات تمتاز بالوضوح، أي تشكيل بداية الأقطاب في عالم متعدد القطبية، بدلاً من القطبية الواحدة.

وفي حال اندلعت جبهة تايوان والصين فستكون بمثابة أوكرانيا أخرى.

إضافة للتمهيد المبرمج في جعل ساحة إيران تتسخن وفق أجنداث معينة تفرضها قواعد اللعبة لنظام الهيمنة العالمية.

ورأى الاجتماع بأن مشهد التوقعات بالشكل الذي انقضى من الصعوبة الاستمرار به كما كان في الماضي. وأكد الاجتماع بأن الحرب العالمية الجديدة تنحو لتكون غايتها الأساسية التحكم بملفات الطاقة، والمياه ومسائل التقنية، والسباق من أجل التكنولوجيا.

وهي حرب ضد الديمقراطية وضد المناخ والحرية

استمرار الأزمة السورية بدون حل يلوح في الأفق

وركز الاجتماع -رغم ما تقدم- على ضرورة استمرار الحوار مع السلطة في دمشق ، وفي الوقت نفسه إفساح جميع المخططات الهدامة ، التي تحاك ضد مناطق الإدارة الذاتية.

ورأى الاجتماع بوجود تقوية الجبهة الديمقراطية الكردستانية على اعتبار أننا أعضاء في المؤتمر القومي الكردستاني، كما يجب تعزيز المزيد من الخطوات نحو البعد السوري الوطني وعلى ساحة الشرق الأوسط والاشتراكية الدولية وتعزيز التحالفات مع أحزاب الديمقراطية المحلية ، والشرق أوسطية والعالمية.

ومن أجل تعزيز جميع استراتيجيات وقرارات مؤتمراتنا التاسع بخصوص القضايا المجتمعية.

كما تم التأكيد على ضرورة الاهتمام بالمستوى الاقتصادي من خلال تمكين الإدارة الذاتية على بناء اقتصاد مجتمعي يحقق الاكتفاء الذاتي.

وقيم الاجتماع عالياً دور الشبيبة الثوري والمرأة في إنجاح ثورة الشعوب في شمال وشرق سوريا، وبأنه يجب تطوير العلاقات الدبلوماسية لحزبنا ونسج الاتفاقيات مع الحركات النسائية وتطوير الروح النضالية وفق شعار jin jiyen azadî (جن، جيان، آزادي)، وتطوير دور المرأة في السياسة الديمقراطية. وضرورة العمل على تطوير الدبلوماسية المجتمعية عن طريق عقد اللقاءات، والعلاقات مع الفئات والفعاليات المجتمعية في المنطقة.

المجلس العام لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD

٥ كانون الثاني ٢٠٢٣

على القائد أوجلان، والسياسة الممنهجة ضد حركة حرية كردستان ، وضد المكتسبات المتحققة في شمال وشرق سوريا، وبأن مقاومة العصر متمثلة بفكر القائد أوجلان المتمثل بالأمة الديمقراطية كحل يرسخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

كما قيم المجتمعون، بأن العملية العسكرية الجوية التركية ضد الكرد وعموم شعوب شمال وشرق وسوريا، قد ساهم بها جميع المتدخلين في الوضع السوري رغم اختلاف أو تناقض أجنداتهم التي سببت حتى اللحظة بتأخير أو عدم إمكانية القيام بأي عملية عسكرية برية. ورأى بأن تركيا ستبذل كل ما بوسعها لشن عملية

عسكرية محدودة قبيل انتخاباتها العامة في تركيا، وعليه فإنه من المهم مقارنة وفق مبدأ الحرب الشعبية الثورية كعامل ذاتي، وتطوير الجبهة الوطنية الديمقراطية السورية والكردية، التي ستتضرر

بمجملها في حال شنت الفاشية التركية عملياتها.

ويجب في الوقت نفسه المقاربة الواقعية من التقارب، والإعلان عن اللقاء الوزاري التركي السوري برعاية روسيا في موسكو وعده لقاء لا يخدم الحل الديمقراطي السوري، وبأنه الخطوة ضد السيادة السورية، وبأن ما تسمى إتفاقية أضنة كانت بالأساس ضد شعب سوريا، ومن الضرورة الوطنية رفضها ورفض كل محاولة إحياء لها، وأنه يجب أن نستمر بنضالنا الديمقراطي على أساس إفساح كل مخطط يستهدف مشروع الإدارة الذاتية وفق خاصية الخط الثالث، والمرونة مع جميع الأطراف بما يعزز مكتسبات ثورة الشعوب في روج آفا، وشمال سوريا.



القضية الكردية في سوريا لاتزال قضية وطنية بامتياز

بلاغ صادر عن الاجتماع الرباعي لأحزاب التحالف الوطني الكردي في سوريا

أن اصلاح العلاقة بين سوريا وتركيا هو مطلب وطني قبل أي اعتبار آخر، إلا أن هذا التقارب ينبغي أن يصب في خدمة المصالح العليا للشعب السوري أولاً وأخيراً، ولأجل تحقيق ذلك لابد من توفر الشروط والمناخات اللازمة وفي المقدمة منها إطلاق حوار وطني سوري يجمع بين القوى الوطنية الديمقراطية أولاً، ثم بدء حوار وطني شامل يفضي إلى توافقات وطنية تؤسس لشكل ومستقبل جديد لسوريا لامركزية، وعليه يتم تحديد ورسم شكل العلاقة مع محيط سوريا الإقليمي، عدا ذلك فإن ما يتم تسريبه حول مقايضات محتملة في كواليس تلك اللقاءات إنما يزيد مخاوف جزء كبير من الشعب السوري الذي قدم

اجتمعت أربعة من الأحزاب المؤسسة للتحالف الوطني الكردي في سوريا "HEVBENDI" بتاريخ ٢ كانون الثاني ٢٠٢٣ بمدينة القامشلي للوقوف عن آخر المستجدات السياسية، حيث ضم الاجتماع ممثلي (حركة الإصلاح- سوريا) و(الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا- البارتي) و(حزب اليسار الديمقراطي الكردي في سوريا) و(حزب الوفاق الكردي السوري).

وتوقف الاجتماع مطولاً عند آخر التطورات على الساحة الوطنية السورية خصوصاً ما يتعلق بقضية التقارب واللقاءات التي تمت بوساطة روسية وجمعت بين وزير الدفاع السوري والتركي، ورأى المجتمعون

أهم حوامل القضية الديمقراطية في المنطقة، كما دعا الاجتماع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول الإتحاد الأوربي للاستمرار في دعم محاربة تنظيم داعش ودعم المجتمعات المحلية لتعزيز الاستقرار الأمني والاقتصادي.

كما ناقش الاجتماع الواقع الخدمي والمعيشي للمواطنين في مناطق الإدارة الذاتية ومناطق السلطة السورية حيث يعاني المواطن السوري من صعوبات وتحديات اقتصادية وخدمية خصوصاً مع تراجع القيمة الشرائية لليرة السورية وكذلك مناطق الاحتلال التركي التي تعتمد في مداوماتها على الليرة التركية، ودعا الاجتماع الإدارة الذاتية للإسراع في تنفيذ الخطط المتعلقة

بتحسين الواقع الخدمي والمعيشي للمواطنين ووضع خطط استراتيجية لدعم القطاع الزراعي ومحاربة الاحتكار في مجال التجارة من قبل بعض التجار.

وفي الختام أكد المجتمعون على أهمية تعزيز العلاقة بين الأحزاب المؤسسة للتحالف الوطني الكردي بشكل خاص ومع مختلف القوى الوطنية السورية، وأكدوا على ضرورة التنسيق وأهمية العمل المشترك فيما بينهم وتفعيل دور الحركة السياسية الكردية في الإطار الوطني.

أحزاب التحالف الوطني الكردي:

حركة الإصلاح-سوريا

الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)

حزب اليسار الديمقراطي الكردي في سوريا

حزب الوفاق الديمقراطي الكردي السوري

٤ كانون الثاني ٢٠٢٣

تضحيات كبيرة لأجل القضية الديمقراطية في البلاد ومحاربة إرهاب تنظيمي داعش وجبهة النصرة، وخصوصاً أن حكومة حزب العدالة والتنمية ليس لديها ما تقدمه لسوريا وشعبها سوى حاصل نتائج أزماتها الداخلية الحادة. كما تطرق الاجتماع بشكل خاص إلى وضع المعارضة الوطنية السورية المشتتة وعجزها عن إنجاز منصة وطنية تمثل مصالح السوريين ودعا الاجتماع القوى الوطنية السورية لتجاوز الخلافات الجانبية في هذه المرحلة الدقيقة والحساسة وعدم إضاعة المزيد من الفرص، وقيم الاجتماع بشكل إيجابي مساعي مسد ومشاركته في اللقاءات التي تمت برعاية مركز (أولفبالما).

وعلى الصعيد الكردي، رأى المجتمعون أن القضية

الكردية في سوريا لاتزال قضية وطنية بامتياز ورفض الاجتماع كل المحاولات الإقليمية للتأثير ومصادرة القرار الوطني فيما يخص هذه القضية، وأدان المجتمعون جميع

ممارسات الاحتلال التركي والفصائل التابعة له بحق السوريين، وبشكل خاص في عفرين وراس العين وما يرتكبه الاحتلال من جرائم وانتهاكات بحق المواطنين الكرد خصوصاً، ودعا الاجتماع القوى السياسية الكردية لإبداء المرونة فيما بينها وتخفيف حدة الخلافات البينية وتقييم التطورات الأخيرة في المنطقة بشكل دقيق خصوصاً وأن القضية الكردية تبدو الهدف الأساسي لأي تقارب إقليمي بين الأطراف المتصارعة، وفي هذا السياق قيم الاجتماع إيجاباً الزيارة التي قام بها السيد بافل طالباني لمناطق الإدارة الذاتية، كما دعا الاجتماع روسيا الاتحادية لمراعاة حساسية القضية الكردية وبعدها الإقليمي وعدم معاداة هذا الشعب الذي اثبت أنه أحد

الاجتماع دعا القوى السياسية الكردية لإبداء المرونة وتخفيف حدة الخلافات



واشنطن تعارض جهود تطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق

مساعدات إنسانية منقذة للحياة» إلى محتاجيها في المناطق الخارجة عن سيطرة قواته. والأربعاء الماضي عُقد في موسكو اجتماع ضمّ وزراء الدفاع الروسي والتركي والسوري.

وهذا أول لقاء رسمي يعقد على مستوى وزاري بين تركيا وسوريا منذ اندلاع الأزمة السورية في ٢٠١١ وما نجم عنها من توتر للعلاقات بين الجارتين.

لكن اللقاء اثار انتقادات من المعارضة السورية ومن بعض الفصائل الجهادية التي كانت ترتبط بعلاقات مع المخابرات التركية.

وعبر زعيم هيئة تحرير الشام، جبهة النصرة سابقا أبومحمد الجولاني عن قلقه من خطوات التقارب التركي السوري برعاية روسية، مشيراً إلى أن تلك المفاوضات التي جرت مؤخراً بين وزير دفاع تركيا وسوريا في موسكو تهدد أهداف الفصيل الذي يقوده.

طالبت الولايات المتحدة دول العالم قاطبة إلى عدم تطبيع علاقاتها مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد وذلك في معرض تعليقها على اللقاء الذي جمع أخيراً في موسكو وزير دفاع السوري والتركي في خضم حديث عن جهود لتطبيع العلاقات وسط مخاوف انقرة من تصاعد نفوذ المسلحين الكورد في شمال سوريا.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية نيد برايس للصحافيين «نحن لا ندعم الدول التي تعزز علاقاتها أو تعرب عن دعمها لإعادة الاعتبار لبشار الأسد، الديكتاتور الوحشي».

وأضاف «نحضّ الدول على أن تدرس بعناية سجلّ حقوق الإنسان المروّع لنظام الأسد على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية، في الوقت الذي يواصل فيه ارتكاب فظائع ضدّ الشعب السوري ويمنع وصول



غازي دحمان:

إلى أين يأخذ المستوى الأمني التركي الملف السوري؟

تتضمنه من ملامح تشكل جديدة للنظام الدولي. يمكن القول إن الاستجابة التركية لهذه المعطيات الجديدة اتخذت نمطين، استراتيجي: الهدف منه إصلاح السياسات التي اتخذت في سياق التطورات التي شهدتها الإقليم في العقد السابق، وأدت إلى نتائج ذات أبعاد جيوسياسية خطيرة على تركيا وصلت إلى حد عزلها إقليمياً، وقبل ذلك محاولة الانقلاب سنة ٢٠١٦، ونمط استباقي: الهدف منه وضع تركيا في مكان مؤثر يمنحها القدرة لأن تكون فاعلاً مهماً في التحكم في اتجاهات الأحداث، ضمن قوس جيوسياسي واسع من الشرق الأوسط

تلوح في الأفق نذر أيام صعبة على السوريين في علاقاتهم مع تركيا، سواء منهم اللاجئين، أو هياكل المعارضة، السياسية والعسكرية، التي تتخذ من تركيا مقراً لها، أو التي تقع تحت إشرافها المباشر، وتتولى إدارة مناطق شمال غرب سورية، وذلك على وقع الانزياحات التي بدأت تشهدها السياسة التركية. ويحصل هذا التحول انعكاساً لديناميكيين في السياسة التركية: إعادة ترتيب الأولويات الاستراتيجية لتركيا بناء على إعادة تقييم للبيئة الدولية، بفرصها ومخاطرها. وإعادة تموقع تركيا استراتيجياً، في ظل متغيرات دولية حادة بما

تشبي التغييرات في تجاه النظام والمعارضة بأنها من صناعة المستوى الأمني

إعادة صيانة شبكة العلاقات الإقليمية وترشيقيها، ضمن عملية مساومات معقدة تخللتها تنازلات ضرورية هنا وهناك، وإعادة صياغة لبعض المواقف السياسية السابقة.

ولم يكن ذلك انقلاباً على المستوى السياسي التركي، بل يمكن الجزم إن المستويين، السياسي والأمني، في تركيا، هما من اللون السياسي نفسه، بل بتفويض من صانع القرار التركي، إذ بعد الإغلاقات التي تسببت بها التضاربات في التوجهات والسياسات مع الأطراف الإقليمية، كان لا بد من البحث عن مفاتيح يمكن من خلالها فتح الأبواب المغلقة بأقل قدر من الخسائر. ومن الواضح أن تفويض الأجهزة الأمنية بذلك تضمن صلاحيات مطلقة، وهذا ما يُستدل عليه من هامش الحرية الذي يتمتع به هاكان فيدان، رئيس الاستخبارات التركية.

ما علاقة ذلك بالسوريين؟ تشبي التغييرات الجارية في السياسات التركية تجاه النظام والمعارضة، والتي تُطبق من خلالها القواعد التي ذكرناها، بأنها من صناعة المستوى الأمني بدرجة كبيرة، ويدل على ذلك تغيير مناظير الرؤية لطرفي الصراع

إلى القوقاز والبلقان. ويحتاج نجاح هذه التحولات إلى مراعاة التوازنات الحالية في البيئات المحيطة، فضلا عن التعاطي بواقعية مع أوزان اللاعبين حسب فعاليتهم وتأثيراتهم، وتغيير فلسفة السياسة للتساوق مع هذه التحولات، واستكمالاً لذلك، إيجاد الأدوات القادرة على إدارة اللعبة السياسية الخارجية في بيئة صراعية متشابكة ومعقدة.

يفسر ذلك صعود دور المستوى الأمني التركي بدرجة كبيرة، وإدارته علاقات تركيا الخارجية، والتي يبدو أن المستوى السياسي، المثقل بحمولات أيديولوجية وطموحات سياسية ذات بعد ماضوي، عجز عن فهم اللحظة الدولية ومواكبتها، أو على الأقل، لم يدرك كنه السياق السياسي الدولي، وربما لم يستطع التكيف والتغير في اللحظة التي أصبحت المخاطر تفوق الفرص، وبالتالي العجز عن مواجهة التحديات التي بدأت بالتكاثر والتعقد وانسداد أفق حلها.

لم يكن ممكناً تفكيك هذه التعقيدات إلا من خلال دبلوماسية «الأبواب الخلفية» التي اتبعتها الأجهزة الأمنية التركية في إدارتها علاقاتها مع المحيط الإقليمي، والتي استطاعت من خلالها

يتضح من السلوك التركي أن وجود السوريين بات يهدد مصائر النخبة الحاكمة

الحاكمة، من خلال تأثيره المباشر على نسب التصويت في الانتخابات المقبلة، وبالتالي، التقييم الأمني لذلك أن هذا الوجود هو بمثابة خطر، يجب التعامل معه بهذه الصفة، وتحييد الاعتبارات العاطفية، وبالتالي، ستجرى ترجمة التقييم بشكل صريح في مخرجات السياسة التركية، والقائمة على الترحيل الكثيف للسوريين والتضييق عليهم، وسنرى في المرحلة المقبلة تصعيداً لهذه الإجراءات، نظراً إلى اقتراب موعد الانتخابات التركية. وينطبق الأمر ذاته على المعارضة، وخصوصاً إذا رفضت الاندماج في هياكل النظام العسكرية، أو القبول بما تقدّمه روسيا في هذا المجال للمستوى السياسي في المعارضة، إذ يبدو أن أنقرة وموسكو توصلتا إلى صيغ معينة للحل السياسي في سورية، وسيجرى طرحها علنياً في المرحلة المقبلة.

باتت السياسة التركية إلى حد بعيد خاضعة لتقديرات المستوى الأمني ورؤاه، وسينعكس ذلك بدرجة كبيرة على الملف السوري، وعلى المعارضة واللاجئين السوريين، الذين يمرّون اليوم بأصعب مراحل علاقاتهم مع أنقرة.

*صحيفة «العربي الجديد»

في سورية، والتي بدأت تبتعد بشكل صريح عن المحدّات المعروفة للسياسة التركية في المرحلة السابقة. والإشكالية في هذا الوضع أن طريقة مقارنة المستوى الأمني الملف السوري ستكون مختلفة، من خلال النظر إلى الملف من زوايا أمنية تضع بعين الاعتبار ثلاث قضايا أساسية: حماية الأمن القومي التركي، تحييد المهددات الأمنية، وتوسيع هامش المناورة، وذلك كله من خلال آليات ذات طابع أمني صرف، لا تترك للاعتبارات السياسية أي تأثيرات ذات شأن.

وفق ذلك، لم يعد للاعتبارات الأيديولوجية، التي ربطت المعارضة السورية بالفاعل التركي، أي وزن وقيمة في قرارات السياسة التركية في المرحلة اللاحقة، من خلال دمج الملف السوري في إطار المشكلات الأمنية التي يجب حلها، ويبدو أن الرئيس أردوغان حيّد نفسه عن هذا الملف، أو على الأقل ينفذ التوصيات التي يقترحها عليه هذا المستوى، لضمان تحقيق النجاح، والمتمثل هنا بالتخلص من أعباء الملف السوري، أو تحويل المخاطر التي انطوى عليها إلى فرص مستقبلية.

ويتضح من السلوك السياسي التركي أن وجود السوريين في تركيا بات يهدّد مصائر النخبة التركية

العام الجديد..آفاق وتوقعات



توقعات ستراتفور..اتجاهات المحتملة في العالم والمنطقة خلال ٢٠٢٣

*مؤسسة ستراتفور

نشر موقع "ستراتفور"، تقريراً حول أبرز الاتجاهات المتوقعة خلال عام ٢٠٢٣، سواء ما يتعلق بالاتجاهات العالمية المحتمل حدوثها، أو التوقعات المتعلقة ببعض أقاليم العالم المختلفة، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

توقعات عالمية

يمكن تناول أبرز التوقعات العالمية في ٢٠٢٣؛ وذلك على النحو التالي:

١- تراجع أهمية المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف:

بحسب التقرير، تسعى القوى العالمية – مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين – إلى حماية نفسها من التهديدات الاقتصادية والأمنية والسياسية لخصومها؛ ما يؤدي بهم جميعاً إلى التحايل على الأعراف المقبولة سابقاً، وتقليل أهمية المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل منظمة التجارة العالمية.

٢- اصطفااف أمريكي أوروبي وسط توترات مكتومة:

يتوقع التقرير أن تصطف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بشكل وثيق، على عدد من الجبهات؛ وذلك على الرغم من التوترات الثنائية التي ستظهر في عام ٢٠٢٣؛ حيث من المرجح أن يفشل الكونجرس الأمريكي في تمرير قواعد ضريبية عالمية جديدة (وهو ما يمثل أولوية بالنسبة إلى أوروبا)، كما ستتصاعد الدعوات في أوروبا لفرض ضرائب الخدمة الرقمية على شركات التكنولوجيا الأمريكية.

٣- تقويض مفاوضات المناخ بسبب اختلاف الأولويات:

من المرجح أن تؤدي الأولويات المختلفة للغرب والعالم النامي بقيادة الصين إلى تقويض مفاوضات المناخ الدولية، والجهود التي تبذلها الدول بشكل فردي لمكافحة ارتفاع درجات الحرارة العالمية. وسوف تتبنى المزيد من الحكومات الغربية تدابير اقتصادية حمائية (مثل التعريفات الحدودية) لدعم صناعاتها (مثل السيارات الكهربائية)، ظاهرياً بموجب سياساتها المناخية.

٤- الضغط على أوكرانيا لتقديم تنازلات إلى روسيا:

يتوقع التقرير أن عاماً آخر من الحرب في أوكرانيا وأزمة الغاز الطبيعي العالمية، سيدفع الحكومات الغربية إلى زيادة الضغط على كييف لتقديم تنازلات لموسكو للوصول إلى مخرج من الصراع قابل للتطبيق؛ وذلك على الرغم من أن مثل هذا الخروج من غير المرجح – طبقاً للتقرير – أن يتحقق في عام ٢٠٢٣. لكن من ناحية أخرى، ستقدم الحكومات الغربية تنازلات مساعدة عسكرية ومالية كافية لأوكرانيا لمواصلة الدفاع عن نفسها من الهجمات الروسية.

٥- اضطرابات اقتصادية في بعض أقاليم العالم:

بحسب التقرير، لا يزال مجلس الاحتياطي الفيدرالي ملتزماً بشدة بخفض التضخم المرتفع على مدى عقود، ومن ثم يتوقع التقرير أن يرفع أسعار الفائدة بشكل أكبر في عام ٢٠٢٣، كما يتوقع التقرير أن ينخفض التضخم في أوروبا طوال عام ٢٠٢٣؛ حيث تتراجع الاختناقات في جانب العرض. وسيؤدي التشديد المالي الذي فرضه البنك المركزي الأوروبي إلى إضعاف أسواق العمل ورفع تكلفة الاستثمار. ويُرجح التقرير أن تواجه البلدان النامية والصاعدة

تحديات عدة في ظل التباطؤ الاقتصادي العالمي، ومن أهمها ارتفاع المخاطر الاقتصادية والمالية في بكين، على الرغم من تخفيف قيود كورونا؛ إذ يعتقد التقرير أنه ستظل المخاطر الاقتصادية والمالية الصينية مرتفعةً بسبب سياسات إعادة التوازن الاقتصادي وضعف النمو العالمي. أما بالنسبة إلى الاقتصادات المنخفضة الدخل، فيتوقع التقرير أن تزداد مخاطر عدم الاستقرار المالي والتخلف عن سداد الديون السيادية في عام ٢٠٢٣، وستواجه البلدان المتخلفة بالفعل عن السداد آفاق انتعاش اقتصادي صعبة.

١- تصاعد حدة التطويق الدولي للتكنولوجيا الصينية:

يعتقد التقرير أن الولايات المتحدة ستكثف جهودها لتجنيد الحلفاء ضد قطاع التكنولوجيا الصينية. وبحسب التقرير، ستحاول إدارة بايدن حمل الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية والشركاء العالميين الآخرين على فرض ضوابط على الصادرات على قطاعات التكنولوجيا الصينية الرئيسية. لكن التقرير يرى أن مخاوف حلفاء الولايات المتحدة بشأن علاقاتهم الاقتصادية مع الصين، ستحد من التعاون مع واشنطن. ومع ذلك، ستنفذ الولايات المتحدة واليابان وهولندا بشكل مشترك، قيوداً على شحنات معدات تصنيع أشباه الموصلات إلى الصين، وإن كانت واشنطن ستواصل على الأرجح فرض مثل هذه القيود من تلقاء نفسها.

قارة أوروبا

يمكن تناول أبرز التوقعات المرتبطة بالقارة الأوروبية خلال عام ٢٠٢٣؛ وذلك على النحو التالي:

١- ارتفاع مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي:

يتوقع التقرير أن تؤدي أزمة تكلفة المعيشة في أوروبا، وكذلك استمرار أزمة الطاقة، إلى ارتفاع مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في جميع أنحاء القارة. وقد تؤدي كذلك إلى ضغط أقوى من الحكومات الأوروبية على أوكرانيا للتوصل إلى تسوية مع روسيا. ويتوقع التقرير أنه سيكون هناك خطر دائم من الاضطرابات الاجتماعية والعمالية؛ حيث إن أزمة تكلفة المعيشة تدفع المطالب الشعبية للحصول على مساعدة حكومية ورواتب أعلى. ومن المتوقع أيضاً أن تستخدم الأحزاب السياسية المعارضة (ولا سيما الجماعات السياسية اليمينية المتطرفة واليسارية المتطرفة) التظاهرات وأصوات عدم الثقة بالبرلمان وغيرها من التكتيكات للتعجيل بإجراء تغييرات في الحكومة أو إجراء انتخابات مبكرة.

٢- تصاعد السياسات الحمائية داخل الاتحاد الأوروبي:

يتوقع التقرير أن تُركّز المفوضية الأوروبية سياستها على حماية الكتلة من أزمات الطاقة وتكلفة المعيشة، بالإضافة إلى زيادة استقلاليته في مجالات مثل التكنولوجيا والمواد الخام؛ إذ سيعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز الاستثمار والبحث والتحالفات الاستراتيجية مع دول ثالثة في قطاعات تشمل البطاريات والرقائق الدقيقة والهيدروجين، وتعزيز الاستثمار الإضافي، وسعة التخزين وتنويع الإمدادات (من خلال التحالفات مع دول، بما في ذلك تشيلي والمكسيك وأستراليا) لمنتجات مثل الليثيوم والعناصر الأرضية النادرة. وبناءً على ما

سبق، يعتقد التقرير أنه سيواصل الاتحاد الأوروبي وأكبر الدول الأعضاء فيه تقييد وصول الشركات الصينية إلى القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية للكتلة، بما في ذلك صناعات التكنولوجيا الفائقة، وسيكون أيضاً على استعداد لاعتماد تدابير حمائية لمزيد من حماية المجالات الحيوية في اقتصاد الاتحاد الأوروبي.

٣- ضغط كبير من المعارضة على الحكومة الفرنسية:

وفقاً للتقرير، سيؤدي الضغط السياسي من أحزاب المعارضة في الجمعية الوطنية إلى إبقاء الحكومة الفرنسية تحت تهديد الانهيار المستمر؛ إذ من الممكن اقتراح حجب الثقة عن رئيس الوزراء بنجاح، وكذلك حل الجمعية الوطنية وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة. وإذا حدث هذا، فمن المحتمل أن ينتج عنه جمعية وطنية مجزأة أخرى تكافح من أجل تمرير التشريعات. وسواء مع أو بدون انتخابات تشريعية، يعتقد التقرير أن الرئيس "إيمانويل ماكرون" يصر على إصلاح نظام التقاعد لجعل النظام أكثر استدامة، لكنه سيضطر إلى تقديم تنازلات للمعارضة لتمديره، فيما ستحتج النقابات على الإصلاح؛ ما يؤدي إلى اضطرابات متكررة في حركة البضائع والأشخاص.

٤- اضطرابات في إيطاليا بسبب خلافات الائتلاف الحاكم:

يُرجح التقرير أن تؤدي الخلافات داخل الائتلاف الحاكم في إيطاليا إلى عملية صنع سياسات مفككة بشكل متزايد تفشل في تنفيذ إصلاحات كبيرة، وإذا تركت دون رادع، فقد تؤدي إلى انهيار التحالف. وفي حين أن عدم اليقين السياسي قد يؤدي إلى اضطراب في الأسواق المالية (التي تشعر بالقلق بشأن استدامة الديون السيادية لإيطاليا)، فمن غير المرجح حدوث أزمة مالية في عام ٢٠٢٣ بسبب المساعدة المالية من الاتحاد الأوروبي، واستعداد البنك المركزي الأوروبي لمساعدة روما إذا لزم الأمر.

٥- خلافات في الداخل البولندي حول الاتحاد الأوروبي:

في بولندا، ستضع الانتخابات العامة (التي يجب إجراؤها قبل نهاية ٢٠٢٣) الحكومة القومية ضد المعارضة المؤيدة للاتحاد الأوروبي. ويعتقد التقرير أن الانتصار المحتمل للحزب الحاكم من شأنه أن يطيل التوترات بين بولندا والاتحاد الأوروبي وإمكانية تعليق بروكسل تمويل وارسو، ولكن ليس لدرجة المخاطرة بعضوية بولندا في الكتلة.

٦- توجه الحكومة البريطانية للتقارب مع الاتحاد الأوروبي:

يتوقع التقرير أن تسعى بريطانيا في العام الجديد للتقارب مع الاتحاد الأوروبي؛ إذ سوف يساعد التوحيد المالي والتقارب مع الاتحاد الأوروبي في استقرار الاقتصاد البريطاني، ولكن أيضاً يزيد من مخاطر حدوث أزمات سياسية جديدة. ويعتقد التقرير أنه ستحفظ قضايا تكلفة المعيشة والركود المحتمل في المملكة المتحدة الحكومة على تجنب حرب تجارية مع الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تضر بالاقتصاديين؛ إذ من المحتمل التوصل إلى حل وسط بين لندن وبروكسل بشأن الضوابط الجمركية في البحر الأيرلندي؛ ما سيحافظ على اتفاقية التجارة الحرة بينهما.

منطقة أوراسيا

يمكن تناول توقعات منطقة أوراسيا خلال عام ٢٠٢٣؛ وذلك على النحو التالي:

١- عدم تحقيق نصر حاسم في الحرب الأوكرانية:

يتوقع التقرير أن تستمر الحرب الأوكرانية، ولكن لن يحقق أي من الجانبين مكاسب إقليمية كافية لتقويض الموقف التفاوضي للطرف الآخر بشكل كبير؛ ما يضمن استمرار العقوبات الغربية على روسيا والضغط التصاعدي على أسعار السلع الأساسية. ويرى التقرير أن استمرار الحرب يعني أن وقف إطلاق النار، ناهيك عن التوصل إلى اتفاق سلام، غير مرجح في عام ٢٠٢٣. وهذا يعني أيضاً أن العقوبات الغربية على روسيا ستظل على الأرجح سارية المفعول، وربما يتم تعزيزها على مدار العام المقبل.

٢- تصاعد حالة عدم الاستقرار في الداخل الروسي:

يشير التقرير إلى أن بوتين متمسك بالسلطة على الرغم من خيبة الأمل السياسية والاضطرابات الاقتصادية في البلاد، ومن مؤشرات ذلك هجرة المزيد من العقول الروسية. ووفقاً للتقرير فإنه سينخفض الدعم المحلي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين والحرب في أوكرانيا وسط الانكماش الاقتصادي والافتقار إلى النجاحات الرئيسية في ساحة المعركة، لكن موسكو لن تغير سعيها للحرب، وستواصل قمعها وتعبئتها؛ ما يؤدي إلى مزيد من هجرة العقول خارج البلاد. ومن جانب آخر، يتوقع التقرير تراجع أداء الاقتصاد الروسي، وأن المؤشرات السابقة للاضطرابات يغذيها الانكماش المستمر للاقتصاد الروسي، الذي سيتقلص مرة أخرى في عام ٢٠٢٣ تحت وطأة العقوبات، وتراجع إنتاج النفط ونقص القوى العاملة؛ وذلك اعتماداً على مسار أسعار النفط الخام والاقتصاد العالمي؛ إذ يمكن أن تجعل هذه العوامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي لروسيا عام ٢٠٢٣ أسوأ من انكماش عام ٢٠٢٢ (الذي كان نحو ٤٪).

٣- استمرار محفزات الصراع بين أرمينيا وأذربيجان:

يتوقع التقرير أن تتواصل أرمينيا وأذربيجان إلى اتفاق لترسيم حدودهما وفتح روابط العبور في المنطقة بشروط باكو، لكنه يرى أن استمرار الخلاف حول ناجورنو كاراباخ يعني أن احتمال اندلاع اشتباكات في المنطقة سيظل قائماً. ويشير التقرير إلى أن قوات حفظ السلام الروسية ستبقى في ناجورنو كاراباخ، لكن قلة أعدادها وعدم قدرتها على استخدام القوة يعني أنها قد لا تردع العمليات الهجومية من قبل الجيش الأذربيجاني في المنطقة. وفي سيناريو منخفض الاحتمال لكنه شديد الخطورة، يعتقد التقرير أنه ستدفع الخلافات حول الانتقال عبر ممر زانجيزور ولاتشين وكذلك حول وضع ناجورنو كاراباخ، باكو إلى التهديد بعدم الاعتراف بوحدة أراضي أرمينيا، وإجراء عملية عسكرية للاستيلاء على ناجورنو كاراباخ واحتلالها.

٤- تراجع نفوذ روسيا في منطقة آسيا الوسطى:

يشير التقرير إلى أنه ستبقى دول آسيا الوسطى بعيدة عن روسيا لتعميق علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الصين

وتركيا والغرب؛ ما سيؤدي إلى انخفاض نسبي في النفوذ السياسي والاقتصادي الروسي في المنطقة، ومن مؤشرات ذلك تجنّب مشاريع التكامل السياسي الإقليمي مع روسيا؛ إذ يشير التقرير إلى أنه ستحافظ كازاخستان ودول آسيا الوسطى الأخرى، مثل قيرغيزستان وطاجيكستان، رسمياً على التعاون مع روسيا والعضوية في المنظمات التي تقودها روسيا، مثل منظمة "معاهدة الأمن الجماعي" و"الاتحاد الاقتصادي الأوراسي"، كما ستحافظ على علاقات تجارية قوية مع روسيا لدعم الاستقرار الاقتصادي المحلي. لكنهم سيتجنّبون مشاريع التكامل السياسي الجديدة مع موسكو لصالح استثمارات جديدة من الصين وتركيا والغرب.

منطقة الهندو-باسيفيك

يمكن تناول أبرز التوقعات في منطقة الهندو-باسيفيك خلال عام ٢٠٢٣ على النحو التالي:

١- تعافي النمو الاقتصادي الصيني ببطء:

يتوقع التقرير تعافي النمو الاقتصادي في الصين ببطء، مع تخفيف بكين قيود "كوفيد-١٩"، لكن هذا النمو سيكون مقيداً بفعل التدقيق التنظيمي المستمر على قطاع التكنولوجيا والجهود المبذولة لإنهاء أزمة قطاع العقارات المتعثر في البلاد. وفيما ستواصل بكين تخفيف قيودها الصارمة بشأن فيروس "كورونا" خلال العام المقبل؛ ما يسمح بتعافي معتدل للاستهلاك المحلي، فإن الزيادة المتوقعة في الإصابات الجديدة قد تضعف النمو مؤقتاً، وتدفع السلطات إلى إحياء بعض القيود إذا ما ارتفعت معدلات الوفيات بدرجة كبيرة. ومن المرجح أن يظل قطاع العقارات (الذي يستوعب معظم ثروات الأسر الصينية) منكمشاً وسط جهود بكين لتقليص المديونية؛ ما يؤثر على ثقة المستهلك.

٢- عدم تمكّن الصين من تنفيذ خطط غزو تايوان:

مع استمرار الغرب في تعميق العلاقات الدبلوماسية والدفاعية مع تايوان، سيدفع ذلك بكين إلى الرد بوسائل الإكراه العسكري، وبما يشمل زيادة تحليق طائراتها فوق تايوان، وربما تجرّي المزيد من التدريبات العسكرية حول الجزيرة، لكن اقتصاد الصين الضعيف والتحديث العسكري غير المكتمل، سوف يردع بكين عن مواصلة خططها لغزو تايوان. وعلى الجهة الأخرى، من المرجح أن تُوسّع هونج كونج قانون الأمن القومي المدعوم من بكين، ليشمل حظراً على أنشطة مثل الفتنة والخيانة والتمويل الجماعي والتواطؤ مع قوى أجنبية وانتهاك الأمن السيبراني أو نشر الأخبار المزيفة.

٣- تصاعد التوترات الأمنية في شبه الجزيرة الكورية:

مع احتمالات انتهاك كوريا الشمالية خط الحدود الشمالي البحري مع كوريا الجنوبية، بإجراء تجارب صاروخية أو المشاركة في عروض صواريخ باليستية وإجراء تجارب نووية لإثبات استعداداتها الدفاعية، قد يؤدي ذلك إلى زيادة احتمال وقوع حوادث عسكرية منخفضة المستوى في شبه الجزيرة الكورية، بينما تدرس سيول في الوقت نفسه الخيارات العسكرية ومحاولة إزالة القيود المفروضة على برنامج الصواريخ الباليستية في البلاد، وعلى إعادة تسليح الأسلحة النووية الأمريكية.

٤- اتجاه اليابان لإصلاح العلاقات مع كوريا الجنوبية:

ستسعى اليابان إلى تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية على أمل أن تؤدي المكاسب الاقتصادية الناتجة إلى تعزيز قدرة طوكيو على تحقيق أهداف سياستها الدفاعية المثيرة للجدل، مع الهدف الطويل المدى للحكومة اليابانية لتكريس الاعتراف بقوات الدفاع الذاتي اليابانية في الدستور وإلغاء المادة (٩) التي تحظر عليها شن حرب.

٥- تصاعد حدة عدم الاستقرار في جنوب شرق آسيا:

سيؤدي عدم الاستقرار السياسي عبر جنوب شرق آسيا إلى تقييد الإصلاح الاقتصادي وتقليص مجال التعاون المتعدد الأطراف؛ ما يؤدي إلى سياسات أمنية غير فعالة؛ ففي تايلاند، يمكن أن تفضي الانتخابات العامة في مايو إلى نهاية حكم حزب "بالانج براتشارات" ليتدخل الجيش عسكرياً في العملية الانتخابية (إما بالتلاعب في التصويت أو الانقلاب)؛ ما يؤدي إلى إعادة إشعال الاضطرابات الاجتماعية. أما فوز المعارضة فقد يؤدي إلى مأزق سياسي بين الحكومة ومجلس الشيوخ المعين من قبل الجيش. وفي ماليزيا، ستكافح الحكومة غير المتجانسة أيديولوجياً لتنفيذ إصلاحات لتقوية العملة وخفض التضخم؛ ما يزيد مخاطر حدوث أزمات سياسية إضافية. وفي كمبوديا، قد يؤدي الخروج المحتمل لرئيس الوزراء "هون سين" إلى صراع على السلطة بعد انتخابات البلاد في يوليو. وفي سنغافورة، يمكن أن يستقيل رئيس الوزراء "لي هسين لونغ" لصالح ابنه الأكبر ليخلفه على زعامة البلاد، بينما قد يسعى الحزب الحاكم إلى الحصول على تفويض جديد في انتخابات مبكرة، وقد يؤدي أي منهما إلى جمود في السياسة.

منطقة جنوب آسيا

يمكن تناول أبرز التوقعات في منطقة جنوب آسيا خلال عام ٢٠٢٣ على النحو التالي:

١- استمرار تدهور الأوضاع في أفغانستان:

مع استمرار "طالبان" في إصرارها على أولوية الحكم المتشدد، فإن ذلك ينعكس على زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية السيئة في أفغانستان، وسط القيود المفروضة على المساعدات الدولية والاستثمار الأجنبي، بما يؤدي بالتبعية إلى زيادة مخاطر الاضطرابات الاجتماعية والمقاومة المسلحة، وربما حتى من جانب أعضاء أكثر برجماتية في "طالبان"؛ ما قد يؤدي إلى بعض التنازلات من قبل المتشددين، وبما قد يشمل التطبيق الصارم والفعال لحظر الحركة زراعة الخشخاش، لا سيما في حالة عدم وجود محاصيل بديلة مربحة.

٢- نمو قوي للاقتصاد الهندي رغم التحديات:

رغم التوقعات بتباطؤ الاقتصاد الهندي الذي يعتمد إلى حد كبير على الطلب المحلي في عام ٢٠٢٣، مع انخفاض أنماط الاستهلاك المرتفعة التي أعقبت رفع القيود المرتبطة بـ"كوفيد" في عام ٢٠٢٢ والعوامل الخارجية، مثل أسعار النفط المتقلبة، واضطرابات سلاسل التوريد، وأسعار الفائدة المرتفعة التي تردع الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يمكن أن تحد من النشاط الاقتصادي المحلي، فإن الهند يتوقع أن تشهد عاماً آخر من النمو القوي، وخصوصاً أن احتياطات النقد الأجنبي المرتفعة في الهند، وعوامل أخرى منها ارتفاع الطلب على الائتمان، ستدعم النمو أيضاً، فيما ستواصل الحكومة تعزيز الاستثمار في التصنيع المحلي من خلال توسيع مخطط الحوافز الخاص بها.

٣- تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية في باكستان:

يتوقع استمرار الأزمة الاقتصادية في باكستان نتيجة انخفاض احتياطات النقد الأجنبي، وعبء الديون المرتفع، والتضخم المرتفع والآثار الاقتصادية العالمية للحرب الروسية الأوكرانية، لتكافح إسلام آباد لتأمين الواردات الأساسية، مثل الغاز الطبيعي المهم لتوليد الكهرباء في البلاد، وكذلك النفط والفحم. نتيجة لذلك، من المحتمل انقطاع التيار الكهربائي خلال فصل الشتاء، وقد يمتد إلى الصيف إذا واجهت باكستان عاماً آخر من الارتفاع الكبير في درجات الحرارة؛ ما يزيد المشكلات الاجتماعية داخل الدولة، وخصوصاً مع تنفيذ إسلام آباد تدابير التقشف المفروضة كجزء من صفقة مع صندوق النقد الدولي، وليكون من المرجح أن تلجأ باكستان إلى هيكله الديون وطلب المساعدة من الدائنين الثنائيين، مثل الصين والمملكة السعودية وشركاء آخرين في الشرق الأوسط.

٤- تعثر الاقتصادات الصغيرة في جنوب آسيا:

يتوقع أن تؤدي الضغوط المالية في اقتصادات جنوب آسيا الصغيرة إلى تباطؤ اقتصادي وزيادة مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية. فمع تساؤل احتياطياتها من العملات الأجنبية، ستكافح بنجلاديش ونيبال وسريلانكا لاستيراد المنتجات المهمة، مثل الأسمدة والنفط والغاز الطبيعي؛ ما سيؤثر سلباً على أمنها الغذائي وأمن الطاقة؛ حيث ستجبر صفقة مع صندوق النقد الدولي الحكومة السريلانكية على تنفيذ تدابير تقشف لا تحظى بشعبية، بما في ذلك خصخصة الشركات المملوكة للدولة، وزيادة الضرائب التي ستزيد مخاطر الاضطرابات الاجتماعية الواسعة النطاق، وتثير أزمة سياسية جديدة بالدولة.

منطقة الشرق الأوسط

يمكن تناول أبرز التوقعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام ٢٠٢٣ على النحو التالي:

١- انهيار المحادثات النووية بين إيران والولايات المتحدة:

من المرجح أن تنهار المحادثات النووية بين الولايات المتحدة وإيران، وسط تقدم إيران النووي المتسارع ونقل الأسلحة إلى روسيا؛ ما يؤدي إلى أزمة جديدة تدفع الولايات المتحدة إلى توسيع وجودها في الشرق الأوسط، بينما تدفع إسرائيل لتصعيد حربها السرية ضد إيران. وستستمر الاحتجاجات المناهضة للحكومة في إيران بشكل متقطع. لكن من غير المرجح أن تجبر التظاهرات الحكومة الإيرانية على تبني إصلاحات اجتماعية مهمة، لأن ذلك يهدد بظهورها خاضعة، ما يشجع المحتجين علي المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية أكثر راديكالية. ومن المحتمل أن تستمر طهران في حملتها القمعية الشديدة ضد الاحتجاجات، ما يؤجج عدم الاستقرار الداخلي، ويعمق انعدام الثقة بين إيران والدول الغربية، ويجعل ذلك حل الأزمة النووية أكثر صعوبة. وقد يؤدي انتهاء حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على تكنولوجيا الصواريخ الإيرانية في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣ إلى نقل إيران المزيد من الصواريخ إلى روسيا خلال العام المقبل، علاوة على تلك التي قدمتها طهران بالفعل للقوات الروسية التي تقاتل في أوكرانيا.

وسيوّدي ذلك، إلى جانب التقدم النووي المستمر لإيران، إلى إذكاء مخاوف الغرب بشأن انتشار الأسلحة ويؤدي إلى مزيد من العقوبات الأمريكية والأوروبية التي تستهدف قطاع الأسلحة النووية والدفاعية في البلاد. كما ستؤدي الهوة المتزايدة بين الغرب وإيران إلى عرقلة الجهود الأمريكية لتقليص الوجود العسكري في الشرق الأوسط، مع تزايد احتمالات الاستفزازات العسكرية الإيرانية ضد المصالح العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج إيران النووي المتقدم سيكتف دعوات المتشددین في إسرائيل والولايات المتحدة لشن ضربة عسكرية لتقويض التقدم النووي الإيراني. ومع ذلك، من غير المرجح أن تشن إسرائيل مثل هذا الهجوم المباشر على إيران دون دعم الولايات المتحدة، وهو ما ستكون واشنطن حذرة من منحه بسبب خطر إثارة صراع عسكري آخر في الشرق الأوسط. وبالتالي من المرجح أن تركز إسرائيل على اتباع وسائل أقل عدوانية لإضعاف برنامج إيران النووي، مثل العمل السري والهجمات الإلكترونية.

٢- تذبذب اقتصادي تركي وسط عدم اليقين السياسي:

ستخاطر الحكومة التركية بأزمة اقتصادية؛ لأنها تنتهج استراتيجية اقتصادية توسعية، في حين أن الانتخابات الوطنية في البلاد يمكن أن تثير الاضطرابات وعدم اليقين السياسي؛ فعلى الرغم من ارتفاع معدلات التضخم، من المرجح أن تُبقي تركيا أسعار الفائدة لدى البنك المركزي أقل مما قد توحى به الاقتصاديات التقليدية، وربما تزيد التضخم سوءاً عن طريق زيادة الأجور والإعانات. من خلال القيام بذلك، ستخاطر أنقرة بأزمة ميزان المدفوعات والركود إذا طغت الضغوط التضخمية على قدرة البلاد على سداد ديون الشركات الخاصة والشركات الحالية، والدفاع عن عملتها، ودفع ثمن الواردات الأساسية. وقد يدخل الاقتصاد التركي أيضًا في حالة ركود بسبب صدمات اقتصادية خارجية أخرى مثل الركود في الاتحاد الأوروبي، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات التركية؛ أو ارتفاع آخر في أسعار الطاقة أو الغذاء؛ أو انخفاض في الاستثمار الخارجي في تركيا بسبب القلق بشأن مستقبلها الاقتصادي أو ظروف الاقتصاد العالمي أو كليهما. وخلال الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية والتشريعية في يونيو/حزيران ٢٠٢٣، سيحاول حزب العدالة والتنمية الحاكم تقسيم المعارضة، وتحقيق مكاسب علي صعيد السياسة الخارجية مما يمنحه زخماً داخلياً قبل الانتخابات. وبغض النظر عن سيفوز في الانتخابات، قد يؤدي التصويت إلى اتهامات واسعة النطاق بالتزوير وإثارة الاضطرابات حيث سيحاول الخاسرون تقويض فوز خصمهم.

٣- انتعاش الاستثمار الأخضر في بعض دول الخليج العربي:

توقع التقرير أن تعتمد دول الخليج العربي، على مؤتمر المناخ COP ٢٨ المقام في الإمارات لجذب استثمارات أجنبية، عبر جذب وسائل الإعلام العالمية إلى المبادرات الخضراء الناشئة في البلاد، وعرض الفرص المتزايدة للاستثمار الأخضر في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي. وستلقت الإمارات انتباه وسائل الإعلام العالمية إلى المبادرات الخضراء الناشئة في البلاد، عن طريق استعراض الفرص المتزايدة للاستثمار الأخضر في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، ستظل الاستثمارات في قطاع الهيدروكربونات تشكل الغالبية العظمى للنشاط الاقتصادي وستساعد

في جعل دول مجلس التعاون الخليجي وجهة استثمارية جذابة في عام ٢٠٢٣ مقارنة بالوجهات التي تعاني من التباطؤ الاقتصادي.

ولن تتراجع التوترات بين دول مجلس التعاون الخليجي والغرب في عام ٢٠٢٣ بسبب حرب أوكرانيا والعلاقات مع كل من الصين وروسيا وكذلك الخلاف بشأن إنتاج الطاقة. لكن العلاقات التجارية الوثيقة والجديدة وفرص الاستثمار بين الشركات الغربية والخليجية ستحافظ على العلاقات الثنائية.

٤- استمرار التوترات السياسية في دول شمال أفريقيا:

سيعزز الرئيس التونسي سلطته، الأمر الذي سيزيد من احتمالية التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي. لكن من المحتمل اندلاع احتجاجات بسبب مخاوف من شروط القرض التي سيتحملها المواطنون. وتعني توسع صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب البرلمان التونسي أن المحادثات مع صندوق النقد الدولي ستقدم، بالرغم من الاحتجاجات المُحتملة التي ينظمها عادة الاتحاد العام التونسي للشغل وغيره من منظمات المجتمع المدني والتي تهدف إلى منع الحكومة التونسية من الالتزام بشروط القرض. ومن غير المرجح أن يمنع ذلك الحكومة من تنفيذ الإصلاحات وتدابير التقشف مثل الزيادات الضريبية وخفض الدعم في العام المقبل. ومع قبضة الرئيس القوية على قوات الأمن، فمن المرجح أن يستخدم القوة والعنف في مواجهة المحتجين.

في غضون ذلك، فإن التقارب الجديد للرئيس «قيس سعيد» مع الجزائر مدفوعا بالمشاكل المالية والرغبة في الحصول على مزيد من الغاز من الجزائر سيؤدي إلى تدهور العلاقات التونسية مع المغرب، ما يحول دون المصالحة الإقليمية والتعاون في مكافحة الإرهاب وإجراءات مراقبة الحدود. وسيؤدي الانقسام المستمر في شمال أفريقيا إلى إطالة عدم الاستقرار في الصحراء الغربية وإعاقة الفرص الاقتصادية والاستثمارية في المنطقة.

٥- اضطرابات في السياسات الإسرائيلية في عهد نتنياهو:

ستؤدي سياسات اليمين المتطرف الجديدة لحكومة نتنياهو، إلى توتر العلاقات الخارجية لإسرائيل، وإذكاء الاضطرابات في الأراضي الفلسطينية، وإعادة تشكيل ميزان القوى الداخلي للبلاد؛ ما قد يجعل السياسة الإسرائيلية أكثر اضطراباً؛ حيث سيستخدم اليمين المتطرف في إسرائيل نفوذه السياسي المتزايد لدفع السياسات المثيرة للجدل، مثل تقويض المحكمة العليا، وتمير السياسات المؤيدة للدين، وإضعاف الحماية للأفراد المثليين. وفي حين أن هذه التحركات ستثير القلق في الخارج، فإن قلة من الدول ستخفض مستوى العلاقات مع إسرائيل بالنظر إلى أن الدوافع الإستراتيجية الأعمق - بما في ذلك الكراهية المشتركة لإيران والروابط الاقتصادية والتكنولوجية - سوف تفوق مخاوفهم.

لكن إذا انحرفت إسرائيل إلى أقصى اليمين فيما يتعلق بتوسيع السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، فقد يتسبب ذلك في أعمال عنف في الأراضي الفلسطينية، وهو أمر من شأنه أن يثير انتقادات دولية كبيرة ويزعزع استقرار الحكومة الإسرائيلية.

وسيؤدي هذا الانتقاد إلى تعقيد الدعم السياسي لإسرائيل وتقوية الحركات الدولية التي تسعى لعزل إسرائيل لإجبارها على تقديم تنازلات سياسية للفلسطينيين.

أفريقيا جنوب الصحراء

هناك العديد من الاتجاهات المتوقعة في أفريقيا جنوب الصحراء خلال عام ٢٠٢٣ على النحو التالي:

١- تهديد التمرد الجهادي منطقة الساحل وغرب أفريقيا:

ستواجه مالي وبوركينا فاسو والنيجر، تهديدات مستمرة لاستقرارها السياسي خلال العام الجديد؛ فإلى جانب القدرة العسكرية المحدودة والتعاون الإقليمي غير الكافي، سيمنح ذلك الجماعات الجهادية، فرصاً للتوسع الإقليمي وزيادة القدرات الهجومية في الساحل الغربي لأفريقيا. كذلك سوف يستمر الاقتتال السياسي الداخلي والقادة العسكريون الانتهازيون في تقويض الحكم الفعال في مالي وبوركينا فاسو والنيجر؛ ما يجعل هذه البلدان عرضة للانقلابات على مدار عام ٢٠٢٣.

٢- تفاقم أزمات الفساد والكهرباء والعمل في جنوب أفريقيا:

ستؤدي مزاعم الفساد ضد رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا، إلى تفاقم الانقسامات داخل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم وداخل الدولة، ومن المرجح أن تمنع الحكومة من تمرير إصلاحات هيكلية كبرى لتفادي استمرار الفساد وأزمات العمل والكهرباء. صحيح أنه نجح رامافوزا في أواخر عام ٢٠٢٢، في تجنب المساءلة بشأن الفساد المزعوم، وفاز بالمركز الأول في المؤتمر الانتخابي للحزب الحاكم، إلا أنه سوف يواجه مقاومة شديدة من أحزاب المعارضة والفصائل المتنافسة داخل الحزب لما تبقى من فترة ولايته.

٣- تعميق الرئيس الجديد الانقسامات الداخلية في نيجيريا:

سوف تنتخب نيجيريا رئيساً مسلماً للمرة الثانية على التوالي، في فبراير المقبل؛ حيث إنه على الرغم من شعبية المرشح المسيحي لحزب العمل، من المرجح أن يفوز حزب "مؤتمر جميع التقدميين" الحاكم أو حزب الشعب الديمقراطي المعارض الرئيسي، وكلاهما يضم مرشحين مسلمين، في الانتخابات الرئاسية؛ بسبب دعمهم الشعبي ومواردهم الاقتصادية. ذلك الأمر سيزيد من عزلة المسيحيين ويثير غضبهم، ويقسم البلاد. وستثير نتائج تلك الانتخابات أيضاً، غضب النيجيريين في المناطق الجيوسياسية في الجنوب والجنوب الشرقي؛ حيث كان من المفترض أن يتم التناوب على الرئاسة في الجنوب الشرقي لهذه الانتخابات، لكن لم يكن أي مرشح من الحزبين الرئيسيين من الجنوب أو الجنوب الشرقي. ومن ثم، ستؤدي الانتخابات إلى تفاقم الانقسامات الإقليمية في نيجيريا وتساعد أعمال العنف. ومن المرجح أن يفيد فوز بولا تينوبو المرشح عن حزب مؤتمر جميع التقدميين، الجنوب الغربي من حيث الموارد والمشاريع الفيدرالية؛ حيث ينحدر تينوبو من لاجوس.

٤- توترات اقتصادية واجتماعية في أفريقيا جنوب الصحراء:

سوف تواجه الدول في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء، مشاكل انعدام الأمن الغذائي، وحالات الطوارئ الإنسانية، وتخفيضات الدعم وأزمات العمالة على خلفية أعباء الديون المتزايدة؛ ما سيؤدي إلى تقلبات سياسية. كذلك سيفضي الانكماش الاقتصادي العالمي، إلى زيادة مخاطر عدم الاستقرار المالي والتخلف عن سداد الديون السيادية في جميع أنحاء المنطقة؛ حيث تتأرجح الدول التي تواجه أزمات اقتصادية (وعلى الأخص غانا)، مع أسعار الفائدة المرتفعة، وإضعاف أسعار السلع الأساسية العالمية، وقوة الدولار الأمريكي، وبطء النمو الاقتصادي.

قارة أمريكا اللاتينية

يمكن تناول أبرز التوقعات في قارة أمريكا اللاتينية خلال عام ٢٠٢٣؛ وذلك على النحو التالي:

١- تزايد حركة الهجرة من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة:

من المرجح أن تشهد الولايات المتحدة مستويات قياسية من الهجرة من أمريكا اللاتينية؛ بسبب الأزمة الاقتصادية في العديد من دول أمريكا اللاتينية؛ ما يزيد خطر مطالبة الجمهوريين بتمويل الجدار الحدودي وزيادة الدوريات والتهديد بنسف الميزانية.

٢- اضطرابات مالية في الأرجنتين إثر سياسات شعبية:

ستزيد حكومة الأرجنتين الإنفاق الاجتماعي قبل الانتخابات العامة؛ ما يعرض برنامج ضبط الأوضاع المالية العامة في البلاد مع صندوق النقد الدولي للخطر. وستزيد الحكومة الشعبية الأرجنتينية من الإنفاق، في محاولة لتحسين وضعها في الانتخابات الرئاسية والتشريعية وحكام الولايات المقررة في أكتوبر المقبل؛ لذلك سوف يتراجع الرئيس ألبرتو فرنانديز، عن تخفيضات دعم المرافق المقررة سابقاً، لتجنب الاضطرابات المدنية الواسعة النطاق خلال عام الانتخابات، على الرغم من أن هذا الإجراء يعد جزءاً من برنامج ضبط الأوضاع المالية العامة لصندوق النقد الدولي البالغ ٤٤ مليار دولار.

٣- نجاح سياسات الرئيس البرازيلي في جذب الاستثمارات:

من المرجح أن يؤدي التزام الحكومة البرازيلية الجديدة بسياسات المناخ إلى زيادة الاستثمار؛ حيث ستقوم إدارة الرئيس الجديد لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، بسن سياسات مناخية أكثر صرامة، بما في ذلك فرض الغرامات وزيادة عمليات التدقيق، وتحسين صورة البرازيل بين المستثمرين العالميين.

٤- تعاون حكومات أمريكا الجنوبية في تعزيز العمل المناخي:

سوف تؤدي الأيديولوجية اليسارية المشتركة والضغط المتزايدة من مجتمعات السكان الأصليين، إلى دفع الحكومات اليسارية في أمريكا الجنوبية للتعاون في سياسة المناخ؛ ما يزيد العبء التنظيمي ويقلل من مخاطر سمعة الشركات. لكن القيود المحلية ستحد من التنسيق بين دول أمريكا اللاتينية في التجارة وتنسيق السياسات. ومع ذلك، من المرجح أن تشهد أمريكا الجنوبية، بقيادة البرازيل، زيادة التنسيق في المبادرات المناخية، وتحديدًا مراقبة المناطق الحدودية في غابات الأمازون المطيرة؛ ما يقطع سلاسل التوريد التي تعتمد على الأنشطة غير القانونية، مثل قطع الأشجار والتعدين غير المشروعين.

وختاماً، سوف تواصل أوروبا جواي التفاوض بشأن اتفاقية تجارة حرة مع الصين، فضلاً عن دخولها في شراكة عبر المحيط الهادئ؛ ما يزيد الاحتكاك واستمرار التوترات الدبلوماسية مع شركاء ميركوسور: الأرجنتين والبرازيل وباراجواي. ومع ذلك، من غير المرجح أن تعلق تلك الدول عمل ميركوسور، خوفاً من انهيار التكتل وتعطيل العلاقات التجارية الوثيقة.



ريتشارد هاس:

ماذا يحمل عام 2023 للعالم؟

كامل، إذا كان النصر يعني إلحاق الهزيمة بالجانب الآخر وإملاء شروط تسوية بشأن الأرض أو تسوية سياسية بعد الحرب. ولن يحقق الدبلوماسيون أي نصر، إذا كان النصر يعني التوصل إلى ترتيب تقبل كل من الحكومتين التوقيع عليه والالتزام به. إن السلام يستلزم وجود قادة راغبين في التسوية وتقديم التنازلات وقادرين على ذلك، وهما عنصران غائبان بشكل واضح (وإن كان لأسباب مختلفة للغاية) على الجانبين.

ثانياً،

في حين يركز كثيرون من صناعات السياسات على

*بروجيكت سنديكيت

نيويورك – كثيرا ما يُقْتَبَس عن لاعب البيسبول الأمريكي لورنس «بوجي» بيرا قوله «من الصعب استنتاج التنبؤات، وخاصة بشأن المستقبل». سواء قال ذلك أو لم يقل، فإن منطقه سليم. ومع ذلك، إليكم عشر نبوءات للعالم في العام الذي بدأ للتو.

أولاً،

سوف تستمر الحرب الدائرة في أوكرانيا، وهي القضية المهيمنة في عام ٢٠٢٢، وإن كان على مستوى أقل جِدَّة. لن تتمكن روسيا ولا أوكرانيا من تحقيق نصر عسكري

على منع مثل هذه التصرفات، في حين ستمتنع الصين عن استخدام نفوذها الكبير، على الرغم من كونها الدولة الوحيدة القادرة على القيام بذلك، خشية أن تتسبب في إضعاف جارتها ودفع عجلة ديناميكيات من شأنها أن تُفضي إلى حالة من عدم الاستقرار في محيطها.

خامساً،

ستعاني العلاقات عبر ضفتي الأطلسي، رغم كونها أقوى في الوقت الحالي بسبب الرغبة المشتركة في التصدي للغزو الروسي ومساعدة أوكرانيا، بسبب احتكاكات متزايدة ترجع إلى عدم رضا الأوروبيين عن سياسات الحماية الاقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة واستياء الأمريكيين إزاء استمرار القارة في الاعتماد على الصين اقتصادياً. وقد تعاني العلاقات أيضاً بسبب الخلافات الناشئة حول مدى الدعم العسكري والاقتصادي والدبلوماسي المقدم لأوكرانيا ومستويات

من المرجح أن تكون إيران القضية المهيمنة في عام 2023

الإنفاق الدفاعي.

سادساً،

من المرجح أن يكون توسع الاقتصاد العالمي أبطأ من توقعات أغلب المراقبين حالياً. يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً إجمالياً بنسبة ٢,٧٪، لكن الواقع قد يكون أقل كثيراً، نظراً للتداعيات المترتبة على سوء إدارة الصين لجائحة كوفيد-١٩ والمسار الذي يسلكه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والذي يبدو عازماً على مواصلة رفع أسعار الفائدة في محاولة لدفع التضخم إلى الانخفاض. كما ستشكل حالة عدم الاستقرار في أجزاء من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأحداث الطقس الشديدة القسوة، وارتباكات سلاسل التوريد، عبئاً على الأداء الاقتصادي العالمي.

احتمال نشوب حرب بشأن تايوان، فإن هذا يبدو مستبعداً إلى حد كبير في عام ٢٠٢٣. ذلك أن الزعيم الصيني شي جين بينج مشغول تماماً بمصارعة موجة من ارتفاع حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا ٢٠١٩ (كوفيد-١٩) والتي أربكت نظام الرعاية الصحية في الصين، وأثارت التساؤلات حول مدى كفاءة الحزب الشيوعي الحاكم، وزادت من ضعف الاقتصاد المتباطئ. لم تتخل الصين بأي حال من الأحوال عن هدفها المتمثل في السيطرة على تايوان، بالقوة إذا لزم الأمر؛ ولكن على الرغم من استمرارها في زيادة الضغط على تايوان، فمن المؤكد أنها أوقفت الأعمال الشديدة العدوانية لبضع سنوات على الأقل.

ثالثاً،

ستكون قصة العام غير المتوقعة ظهور اليابان كلاعب جيوسياسي رئيسي. لقد جرى تعديل توقعات النمو الاقتصادي في ثالث أكبر اقتصاد في العالم صعوداً ليصبح ١,٥٪، والآن أصبح الإنفاق

الدفاعي على مسار يزيده إلى الضعف، ليصل إلى ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. الواقع أن اليابان، التي تمتلك واحدة من أكثر المؤسسات العسكرية اقتداراً في المنطقة، ستتحالف أيضاً بشكل أوثق مع الولايات المتحدة لردع العدوان الصيني على تايوان، أو الدفاع عنها إذا لزم الأمر. وحتى بدرجة أكبر من الحال مع ألمانيا، سيكون ٢٠٢٣ العام الذي تدخل فيه اليابان عصر «ما بعد بعد» الحرب العالمية الثانية.

رابعاً،

من شبه المؤكد أن كوريا الشمالية ستجري تجربتها النووية السابعة، بالإضافة إلى تجارب صاروخية متكررة. ولن تكون كوريا الجنوبية ولا الولايات المتحدة قادرة

سابعاً،

عام ٢٠٢٣. إذ ستكتسب الاحتجاجات ضد النظام المزيد من الزخم على خلفية التدهور الاقتصادي المتفاقم والانقسامات الناشئة داخل القيادة حول ما إذا كان من الواجب التسوية مع المحتجين أو اعتقالهم وقتلهم. لن يعود الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ إلى الحياة، بسبب المساعدة العسكرية التي تقدمها إيران إلى روسيا ورغبة الولايات المتحدة في تجنب إلقاء شريان حياة اقتصادي للنظام المنكوب.

ربما يختار قادة إيران الاستمرار في تطوير برنامج الأسلحة النووية على أمل تحقيق اختراق أو إشعال شرارة ضربة إسرائيلية، وهو التطور الذي يسمح لهم بالدعوة إلى الوحدة الوطنية في مواجهة هجوم خارجي.

يتمثل احتمال آخر في أن يُفسح تماسك قوات الأمن المجال لشيء أشبه بالصراع الأهلي. للمرة الأولى منذ سقوط الشاه في عام ١٩٧٩، سيكون مستقبل الجمهورية الإسلامية

ستكون قصة العام غير المتوقعة ظهور اليابان كلاعب جيوسياسي رئيسي

مُحاطا بشكوك خطيرة.

كل هذا قد لا يكون مادة لعام جديد سعيد، لكنه يضمن لنا عاما مشوقا.

* ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية، شغل سابقاً منصب مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠٠١-٢٠٠٣)، وكان المبعوث الخاص للرئيس جورج دبليو بوش إلى أيرلندا الشمالية ومنسق مستقبل أفغانستان. وهو مؤلف مؤخرًا قانون الالتزامات: العادات العشر للمواطنين الصالحين

سيظل مؤتمر الأمم المتحدة السنوي لتغير المناخ (مؤتمر الأطراف ٢٨ المقرر عقده في دبي) مخيباً للآمال. ففي ظل تفوق المخاوف الاقتصادية في الأمد القريب على الاعتبارات المناخية في الأمدين المتوسط والبعيد، من المرجح أن تزداد التأثيرات المترتبة على الانحباس الحراري الكوكبي سوءاً قبل أن... تزداد سوءاً.

ثامناً،

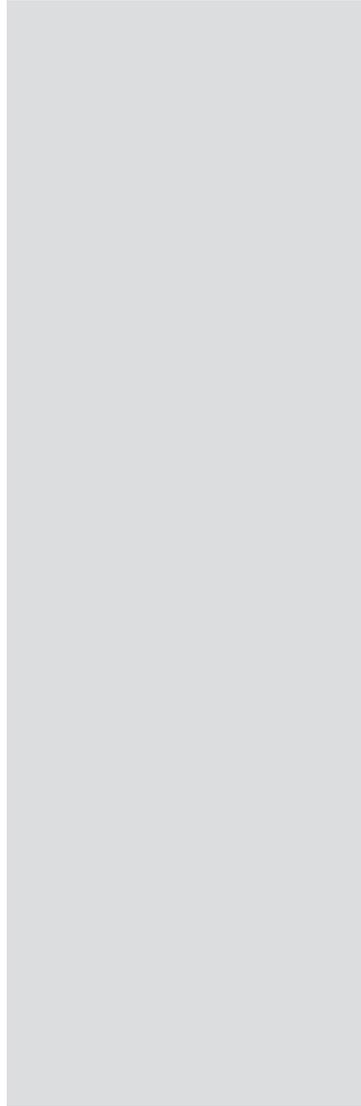
ستصبح العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية أشد عنفاً مع استمرار إسرائيل في توسيع نشاطها الاستيطاني، ولا تُظهر الجهود الدبلوماسية أي احتمال لإقامة دولة فلسطينية بشروط قد يقبلها كل من الإسرائيليين والفلسطينيين. بدلا من ذلك، سيصبح المستقبل الذي يمكن وصفه بأنه «لا حل في ظل دولة واحدة» أقرب إلى التحول إلى حقيقة واقعة.

تاسعاً،

ستواصل الهند إحباط أولئك الذين يتوقعون لها أشياء عظيمة. سوف تستمر الهند في شراء الأسلحة والنفط من روسيا والتشبث بموقف عدم الانحياز حتى في حين تسعى إلى الحصول على قدر أكبر من المساعدة من الغرب ضد الصين. وفي الداخل، يكمن الخطر في أن تستمر الهند تدريجياً في الابتعاد عن الليبرالية والتراجع عن العلمانية.

أخيراً،

من المرجح أن تكون إيران القضية المهيمنة في



www.marsaddaily.com

المركز

AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي



marsaddaily.com



[marsaddaily](https://www.facebook.com/marsaddaily)



[almrsd1994](https://twitter.com/almrsd1994)



[marsad daily](https://www.youtube.com/marsad-daily)



[marsaddaily](https://www.telegram.com/marsaddaily)